معايير الحكم بالقبح على اللغات والأحكام النحوية

Criteria for judging languages and grammatical rules as ugly

إعداد

هالة بنت عقيل العتيبي

قسم اللغة العربية وآدابها - كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية -جامعة القصيم

معايير الحكم بالقبح على اللغات والأحكام النحوية

هالة بنت عقيل العتيبي

قسم اللغة العربية وآدابها – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية– جامعة القصيم

البريد الإلكتروني : ha2.8@hotmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم ومعايير الحكم بالقبح على اللغات والأحكام والاستعمالات النحوية من وجهة نظر كبار النحاة، وقد اعتمدت الباحثة المنهج الاستقرائي والتحليلي، وخرج البحث بعدد من النتائج، ومنها: أن القبيح هو كلُّ استعمالٍ مخالفٍ لما عُرِف عن العرب في كلامهم، وأن مفهوم القبح عند المحدثين من النحاة كان أكثر وضوحا، وكان عند المتقدمين أكثر تطبيقاً، وأن غاية الحكم بالقبح هي صيانة اللغة وحمايتها من كل دخيل وشاذ، وقد تمثلت معايير الحكم على اللغات والأحكام والاستعمالات في ثلاثة معايير رئيسة هي: محالفتها للسماع الكثير، ومخالفتها لأحد المعايير الأخرى للسماع المقبول، كالقراءات، والشواهد الشعرية والنثرية، ومخالفتها للقياس المطرد.

الكلمات الدلالية: معايير ، الحكم ، القبح ، النحو.

Criteria for judging languages and grammatical rules as ugly

Hala bint Aqeel Al-Otaibi
Department of Arabic Language and Literature - College of Arabic Language and Social Studies - Qassim University
Email: ha2.8@hotmail.com

Abstract:
This research aims to clarify the concept and criteria for judging languages, rules and grammatical usages as ugly from the point of view of senior grammarians. The researcher adopted the inductive and analytical approach, and the research came out with a number of results, including: that ugly is every usage that contradicts what is known about the Arabs in their speech, and that the concept of ugliness among modern grammarians was clearer, and was more applicable among the ancients, and that the purpose of judging ugliness is to preserve the language and protect it from every intruder and anomaly. The criteria for judging languages, rules and usages were represented in three main criteria: their conformity to a lot of listening, their contravention of one of the other criteria for acceptable listening, such as readings, poetic and prose evidence, and their contravention of consistent analogy.

Keywords: Standards, Judgment, Ugliness, Grammar.

مقدمة:

الحمد الله الرحمن، الذي خلق الإنسان، علمه البيان، وصلى الله وسلم على محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم.

أما بعد: فإن علم النحو كغيره من العلوم له معايير وقوانين تؤسِس منهجه وتضبط قواعده، وتُحدّد سير ظواهره المختلفة؛ وذلك من أجل الحفاظ على القرآن الكريم من اللحن واللغة العربية من الضياع؛ فوضع النحويون واللغويون معايير وضوابط يعود إليها كل من تاه به الطريق عن جادة الصواب والفصيح؛ ليُقوِّمَ ما شذَّ عن القاعدة من كلامه، وبناءً على تلك المعايير أُطلقت الأحكام بمصطلحاتها المتنوعة ما بين قبولٍ ورد، وحسنٍ وقبيح، وجائزٍ وغير جائز، وغيرها من الأحكام التي تصفُ وتُحدّد نوع الاستعمالات اللغوية سواء في التركيب، أو البِنية أو اللغة فصيحة وما دونها، وبناء على ما تقدم أحببت أن أدلي بدلوي في هذا الموضوع، وأجمع هذا البحث، وجعلته تحت عنوان: (معايير الحكم بالقبح على اللغات والأحكام النحوية).

أهمية البحث: يكتسب هذا الموضوع أهميته مما يأتي:

١ – ارتباطه بكتاب الله تعالى وبلغته الشريفة التي اختارها الله تعالى لكلامه.

٢– كونه يجمع معايير الحكم على اللغات والأحكام النحوية لتعرف وتؤخذ في الاعتبار.

٣ – كونه يقف على جهود علماء اللغة في الحكم على اللغات والأحكام النحوية بالقبح.

٤ – أنه سد ثغرة في مجال الدراسات النحوية واللغوية في يتعلق موضوع معايير الحكم بالقبح على اللغات والأحكام.

مشكلة البحث:

إن معايير الحكم بالقبح على اللغات والاستعمالات والأحكام النحوية، لم تنل حقها من الدراسة الكافية، ويأتي هذا البحث لمعالجة هذا المشكل، وتقديم إضافة نوعية للدراسات النحوية في هذا المجال.

أهداف البحث: يروم هذا البحث تحقيق الأهداف الآتية:

١ – بيان مفهوم القبح في اللغات والأحكام النحوية.

٢ – الكشف عن أهم الاستعمالات المحكوم عليها بالقُبح في اللغات والأحكام النحوية.

٣ – جمع معايير الحكم بالقبح على اللغات والأحكام النحوية من خلال أقوال كبار النحاة.

الدراسات السابقة:

لم أجد بعد البحث والتقصي وسؤال أهل العلم دراسة عامة تناولت معايير الحكم عند النحاة وأهل اللغة على الاستعمالات بالقبح بشكل مفصل، وإنما وجدت دراستين خاصتين ببعض أهل اللغة والنحو، وهما:

١ – ما وُصِفَ بالقُبح في أصول ابن السراج: دراسةٌ نحويَّة، (٢٠٢٢م)، لسارة بنت عبد الله الصبيح، جاء فيها الحكم بالقبيح على بعض المسائل في كتاب الأصول، لابن السراج.

وواضح من عنوانها أنها تتفق مع عنوان بحثي هذا في التعريف بالقبح، لكن دراستي تتميز بأنها تأصيلية، ليست من خلال دراسة شخصية نحوية وكفى.

٢ – المحكومُ عليه بالقُبح عند الفراء في كتابه معاني القرآن: دراسةٌ نحويّة، (٢٠١٦م)، لهند بنت سليمان بن سعد، وجاءت فيه المسائل التي حُكِمَ عليها بالقُبح عند الفراء في (معاني القرآن) أثناء تفسيره للآيات

الكريمة. وهي تختلف عن دراستي حيث إنها تعنى بالتأصيل العام وجمع المعايير عند النحاة من خلال كتب النحو واللغات ومعاني القرآن وغيره، وليست مقتصرة على كتاب معين كما في هذا البحث.

منهج البحث:

ستتبع الباحثة المنهج الاستقرائي التحليلي القائم على استقراء الكثير من الاستعمالات الموصوفة بالقُبح؛ اللغات والأحكام التي حُكِمَ عليها بالقُبح ودراستها دراسةً تحليلية.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة وفيها: أهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطة البحث.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبحث، ويتضمن: تعريف الحكم في اللغة والاصطلاح، وتعريف القبح في اللغة والاصطلاح، ومفهوم المعايير.

المبحث الثاني: معايير الحكم بالقُبح على اللغات والأحكام، ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مخالفتها للسماع الكثير.

المطلب الثاني: مخالفتها لأحد المعايير الأخرى للسماع المقبول.

المطلب الثالث: مخالفتها للقياس المطرد.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للبحث

ويشتمل على:

أولاً: تعريف الحكم في اللغة واصطلاح النحاة:

الحكم في اللغة مصدر، حكم يحكم حكما، وله عدة معان في قواميس اللغة:

١ – المنع: ومنه الحَكَمَةُ: ما أحاط بحَنَكَي الدابة، سُمِّيت بذلك؛ لأنَّها تمنعه من الجري الشَّديد، وتُذلِّل الدَّابَّة لراكبها، حتى تمنعها من الجِماح، ومنه اشتقاق الحِكْمَة؛ لأنَّها تمنع صاحبها من أخلاق الأراذل(١).

٢ – الإتقان: وأَحْكَمَ الأَمر، أي: أَتقَنَه فاستَحْكَم، أحكمَ الشيءَ يُحكِمه فهو مُحْكَم، أي: أتقنه، ومنه قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١] أي: صارت محكمة متقنة لا نقصَ فيها، ولا نقضَ لها، كالبناء المحكم(٢).

---

(١) انظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الإفريقي (ت٧١١هـ) تحقيق: اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر– بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ٤٢٦/٢.

(٢) انظر: لسان العرب ١٤٣/١٢، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٥/١، تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت١٢٠٥)، تحقيق: جماعة من المختصين، الناشر: وزارة الإرشاد والأنباء–الكويت، ط١، ١٩٦٥ – ٢٠٠١ م، ٢٥٣/٨.

٣ – الحُكْمُ: العِلْمُ والفِقْه وفي التنزيل: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم: ١٢] أَي: أعطيناه عِلْمًا وفِقهًا [١].

٤ – القضاء، يقال: حَكَمَ بينهم يَحْكُمُ، أي: قضى. وحَكَمَ له وحَكَمَ عليه. والحُكْمُ أيضًا: الحِكمَةُ من العلم. والحَكيمُ: العَالِمُ، وصاحبُ الحكمة[٢].

الحكم في اصطلاح النحاة:

لم يرد له عند النحاة المتقدمين تعريف وإنما ورد عند المعاصرين:

هو: "إسنادُ أمرٍ إلى آخر إيجابًا أو سلبًا[٣].

هو: "مصطلحٌ يطلقه النحويون على القاعدة النحوية الثابتة، بإلحاق المقيس بالمقيس عليه وإعطائه حكمه"[٤]

هو: ما يجري على الفرع من أحكام الأصل صرفًا ونحوًا وإعرابًا، أو هو: ما تنصُّ عليه قاعدة ما، كأن تقول: المبتدأ اسم مرفوع يقع في أول

(١) ينظر: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ٥/ ٦٩.

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م، ٥/ ١٩٠١.

(٣) ينظر: كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص٩٢.

(٤) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مروان العطية، الناشر: دار البشائر- دمشق- ط١، ٢٠١٤هـ، ص١٧٠.

الجملة غالبًا، وهو مجردٌ من العوامل اللفظية، ومحكوم عليه بأمرٍ، أو هو الإسناد(١).

وبناءً مع ما ذُكِرَ من التعريفات والمفاهيم السابقة نجد أنَّها تتفقُ في أمور؛ منها:

- أنَّ الحكمَ هو أسنادُ أمرٍ إلى آخر. فالمسندُ إليه هو المحكومُ عليه والمسند هو المحكوم به.
- أنَّ الحكمَ ركنٌ من أركان القياس تُثبته العلة.
- أنَّ الحكمَ نتيجةٌ لاستقراء كلام العرب.

ثانيًا: مفهوم القبح في اللغة والاصطلاح:

القبح في اللغة:

القُبْح مصدر نَقيضُ الحُسْن، وعامٌّ في كلِّ شيء .وقَبَّحه الله نَحَّاه عن كلِّ خير، والاستقباحُ :ضدُّ الاستحسان. وقَبَّحَ عليه فعله تقبيحًا، والقبيحُ طرفُ عظم المرفق، والقباح الإبعاد، يُقَالُ: قَبَّحَهُ اللَّهُ أي: أبعدهُ وصيَّرهُ قبيحًا(٢)، المقبوح الذي يرد ويخسأ(٣).

القبح النحوي في الاصطلاح:

القبحَ هو المخالف في التركيب لترتيب النظام اللغوي، واستقامته لعدم

(١) ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، ص٤٩٧.

(٢) ينظر: العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ط١، ١٩٨٠م، ٣/ ٥٣، وتهذيب اللغة ٤٨/٤، والصحاح ٣٩٣/١، ٣٩٤.

(٣) لسان العرب، ٥٥٢/٢.

اشتماله على اللحن مثل: رفع الفاعل ونصب المفعول به. والقبيح هو الكلام الذي لُحِن به عن القصد وعن النحو، والمستقيم هو ما كان على القصد سالمًا من اللحن(١).

ثالثًا: مفهوم المعيار في اللغة والاصطلاح:

المعيار في اللغة:

المقصود بالمعيار: عند الخليل "لا يقال إلا في الكَيْل والوَزْن"(٢)، وعند الفيومي "عَيَّرْتُ الدَّنَانِيرَ تَعْيِيرًا امْتَحَنْتُهَا لِمَعْرِفَةِ أَوْزَانِهَا. وَعَايَرْتُ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ مُعَايَرَةً وَعِيَارًا امْتَحَنْتُهُ بِغَيْرِهِ لِمَعْرِفَةِ صِحَّتِهِ وَعِيَارُ الشَّيْءِ مَا جُعِلَ نِظَامًا لَهُ"(٣)، وعند الجوهري" وعايَرْتُ المكاييل والموازين عِيارًا وعاوَرْتُ بمعنى. يقال: عايِروا بين مكاييلكم وموازينكم، هو فاعلوا من العِيارِ. ولا تقل: عَيِّروا. والمِعْيارُ: العِيارُ".(٤)

ولعلنا نخرجُ من هذه التعريفات، بأنَّ المعيار هو المقياس الذي تُقاس به الظواهر اللغوية والنحوية والصرفية لمعرفة الفصيح وما هو دونه.

المعيار في الاصطلاح:

بعد تأمل مؤلفات النحويين الذين تناولوا المعيارية في النحو وجدت تعريفاتٍ كثيرة؛ منها:

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي–علي سيد علي، دار الكتب العلمية، – بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ١/ ١٨٧.

(٢) كتاب العين، ٢/٢٣٩.

(٣) المصباح المنير، ٢/ ٤٣٩.

(٤) الصحاح ٢/ ٧٦٤.

١. ما جاء عند محمد الحلواني بأنَّ "معيارية النحو العربي "تستند إلى ركائز عمليّة تقوم في الدرجة الأولى على وعي المستويات اللغوية، والمعايير التي تُميّز جيد الكلام من الرديء".[١]

٢. ما جاء عند محمد عبد الفتاح الخطيب في حديثه عن المعيارية بأنَّ القواعد المتحكمة في كلام العرب وفق معيار "الخطأ والصواب" والأحكام والقواعد، التي تحافظ على استمرارية اللغة وتطورها في إطارٍ معين هي ضوابط تحفظ نظام اللغة، وفقًا لنظرية نحوية مستمدة من طريقة العرب، في لسانها[٢]

(١) مقاييس اللغة، ٥/ ٤٧.

(٢) ينظر: ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، محمد عبد الفتاح الخطيب، تحقيق: عبده الراجحي، الناشر: دار البصائر- القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ١/٨٨ - ١٠٠.

المبحث الثاني: معايير الحكم بالقبح على اللغات والأحكام النحوية

يقوم الحكم على عدد من المعايير، يمكن عرضها في الآتي:

المطلب الأول: مخالفتها للسماع الكثير:

السماع أو النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة"[١]، وكثرة الاستعمال هي أُولى المعايير التي يُستدل بها على الأصل، فالمسموع عن العرب الفصحاء الذين يوثق في عربيتهم هو أساس الفصاحة، وأحد أهم المعايير التي قام عليها الفكر النحوي في تقعيد القواعد وضبطها، انطلاقًا من جمع اللغة من أصحاب السليقة اللغوية، وبشروط وضعوها من صحة المادة المنقولة إلى سلامة المنقول عنه. فإذا كانت المادة سليمة والظاهرة شائعة ومطردة يُقاس عليها ويُحكم لها بالجودة، وإذا قلَّت في الاستعمال، ولم تشع تُحفظ ولا يُقاس عليها.

ومن العبارات التي تدل على فصاحة المسموع وصحته، التي يُصرِّح بها النحوي عندما يعرض شواهده، نحو: سمعنا من نثقُ به من العرب، سمعنا العرب الموثوق بهم، سمعتُ من أثقُ به من العرب، سمعنا الثقة من العرب؛ وذلك في مواضع مختلفة: كتوجيه الشواهد النحوية، والترجيح بين الآراء، والتعليل، وغيرها، فالسماع الكثير هو الأساس الذي تدور حوله أحكام الرفض والقبول[٢].

---

(١) لمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية-دمشق،١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م، ص٨١.

(٢) ينظر: الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ١/ ٢٥٥، ٤٠٥، ٢/ ١٤٠، ٣/ ٢٣٨/ ٣١٥ / ٣٠٣/ ٤٠٦، =

وكثرة سماع النحويين للكلام العربي الفصيح مكَّنتهم من فهم دقائقه، وأهَّلتهم إلى إدراك معانيه ومقاصده وتمييز صوابه من خطئه وحسنه من قبحه ورديئه من جيده، وتكوين رؤية شاملة عنه، وأن يفاضلوا بين مستوياته المختلفة(١).

بعض الاستعمالات التي حُمِلت على القبيح بوساطة هذا المعيار عند علماء اللغة:

١ – اعتمادُ الخليل (١٧٠هـ). على السماع عن العرب الفصحاء، وإثباته لما ورد عنده من اللغات مهما خَالَفت اللغة العالية (٢)؛ ليبنيَ قاعدته ويصف ما شذَّ عنها بالقُبح كقوله: "وبعضهم يقول: بِعاط، وهو قبيحٌ؛ لأنَّ كسر الياء زاده قبحًا، وذلك أنَّ الياء خُلِقَتْ من الكسرة، وليس في

=

والمقتضب، المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ٢/ ١٧٩، الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م، ٢/ ٣١٢، ٣/ ١٦٨/ ٢٩٥، وشرح الكتاب للسيرافي، ٤/ ٢٨٥، والمسائل البصريات، أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني-القاهرة، ط١، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م، ١/ ٥٥٠

(١) ينظر: أثر الذوقية في النظر النحوي، عبير عيسى خليف، مجلة الجامعة العراقية-بغداد، ج٢ (٥٢)، ١٤٤٣هـ، ص٣٤٦.

(٢) معايير الحكم على الألفاظ عند الخليل: دراسة وصفية في معجم العين، معايير الحكم على الألفاظ عند الخليل: دراسة وصفية في معجم العين، أحمد طه رضوان، الناشر: كلية الآداب-جامعة عين شمس- مصر، م٤٤، ٢٠١٦م، ص ١٨.

كلامِ العربِ فَعال في صدرها ياء مكسورة في غير البِسار بمعنى الشّمال، أرادوا أن يكون حذوهما واحدًا، ثم اختلفوا فمنهم من يهمز، فيقول: إسار. ومنهم من يفتح الياء فيقول: يَسار، وهو العالي من كلامهم"[(١)]، فالكثير في كلام العرب (فتح فاء فَعال إذا كانت ياء) وحكم على (فِعال) بالقُبح؛ لمخالفتها لما جاء به الكثير.

٢ – تأكيد سيبويه (١٨٠هـ) في كل نصٍّ أنَّه لا يستعين إلا بما جاء عن العرب الثقات، ولا يأخذ إلا به، كما يؤكد على السماع منهم[(٢)]

وممَّا يؤكد ذلك وضعه بابًا يتحدث فيه عن الاستعمالات القبيحة التي لم تُسمع عن العرب. ليذكر بأنَّ هذا البابَ منه استكرهه النحويّون، وهو قبيحٌ فوضعوا الكلامَ فيه على غير ما وضعت العرب، ويعتمد أيضًا على ما رواه من شيوخه عن العرب في بناء قاعدته وإطلاق أحكامه. كقول: زعم الخليل رحمه الله، والذي ذكرتُ لك قول الخليل، ورأينا العرب توافقه، وزعم الخليل –رحمه الله– ويونس أنَّه قبيح، وحدثنا يونس أنَّه سمع من العرب[(٣)]. ومن شواهد ذلك: استدلاله بقول العرب في (منع الجامد أن يكون وصفًا وجواز كونه خبرًا). فيذكر أنَّه سمع العربَ الموثوقَ بهم يَنصبونه، وسمعهم يقولون: العَجَبُ من بُرٍّ مررنا به قبلُ قَفيزًا بدرهم "قفيزًا بدرهم"، فحملوه على المعرفة وتركوا النَّكرة، لقبح النكرة أن تكونَ موصوفةً بما ليس صفةً، وإنَّما هو اسمٌ كالدرهم والحديد. كقول تقول: "هذا مالُك درهمًا"، و"هذا خاتَمُكَ

(١) ينظر: العين، باب العين والطاء و(واي) معهما، ٢/٢١٢.

(٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، الناشر: جامعة الكويت، ط١، ١٩٧٤م، ص١٦٤.

(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه. ١/ ٣٣٤، ٣٦٠، ٢/ ١١٧، ٢٢٧، ٣٦١.

حديدًا" ولا يَحسن أن يُجعلَ صفةً، فقد يكون الشيء حَسنًا إذا كان خبرًا، وقبيحًا إذا كان صفةً. وقول" مررتُ ببُرّ قبلُ قَفيزٌ بدرهم" جعلوا القفيزَ مبتدأ. وقول بدرهم مبنيًا عليه(١).

٣ – تأكيد الفراء (٢٠٧هـ) على أهمية السماع في القياس في قوله: "والوجه الأكثر"، ومستشهدًا بقول الكِسَائِيّ: "سمعتُ العرب"، "وهو كلامُ العربِ وأكثرُ القراءةِ"(٢)

ومثال ذلك ما جاء في إعراب (كلا وكلتا)، فقد استشهد الفراء بإجماع العرب على موقفه من قضية إعرابهما بالحروف عند اتصالهما بالاسم الظاهر. في قوله: "اجتمعت العرب عَلَى إثبات الألف فِي كِلا الرجلين فِي الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بنى كنانة فإنَّهم يقولون: رأيت كلي الرجلين ومررت بكلَي الرجلين. وهي قبيحة قليلة"(٣) يريد أنَّ القاعدةَ النحوية تنصُّ على إعرابهما بالألف.

٤ – استعانة المبرد (٢٨٦هـ) في بناء قواعده النحوية واللغوية على كلام العرب، سواء كان شعرًا أم نثرًا، مستشهدًا بأقوال سابقيه لتثبيت هذه القواعد وتوضيحها. ومن شواهده على ذلك: مسألة (زيادة كان التامة في التعجب)، يجيز على قُبح أن تكون كان ناقصة أو "ما" بمعنى

(١) ينظر: السابق، ١/ ٣٩٦.

(٢) ينظر: لغات القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م، ص١٢٣.

(٣) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف–محمد علي النجار–عبد الفتاح الشلبي، دار الكتب المصرية– القاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ–١٩٥٥م، ٢/ ١٤٨.

الذي، معتمدًا على ما جاء في القرآن الكريم وما سُمع من العرب الذين جعلوا "ما" اسمًا موصولًا وكان ناقصة. فيخبر أنَّه قد يجوز وَهُوَ بعيد "مَا أحسن مَا كَانَ زيدًا"، بأن تُجْعَل مَا بِمَنْزِلَة الَّذِي فَيصير مَا أحسن الَّذِي كَانَ زيدًا" ثم يذكر سبب القبح بأنه قبح؛ لجعلهم "مَا" للآدميين وَإِنَّمَا هَذَا من مَوَاضِع مِنْ؛ لِأَنَّ "مَا" لذات غير الْآدَمِيّين وصفات الْآدَمِيّين، كقول: مَا عنْدك؟ فيكون الجواب فرس أَو حمَار، وَلَو قيل: من عنْدك؟ لقَيلَ: زيد أَو عَمْرو، وَالصِّفَات للآدميين الَّتِي تقع عَلَيْهَا (مَا) فَهِيَ كقَوْل: عِنْدِي زيد. فَيُقَال: وَمَا زيد؟ فَيكون جَوَابه طَوِيل، أَو قصير، أَو شرِيف، أَو وضيع، وقد أجازه على بعد؛ لِأَنَّ الصّفة قد تحلُّ مَحل الْمَوْصُوف كقول: مَرَرْت بالعاقل وَجَاءَنِي الظريف، وَقَالَ بعض الْمُفَسّرين فِي قَوْله عز وَجل: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥] قَالَ: وَمن بناها، ويُروي عَن الْعَرَب أَنَّهَا تَقول: سُبْحَانَ مَا سبح الرَّعْد بِحَمْدِهِ لهَذَا أجازه المبرد.(١) ومن منع وقوع (ما) على شخص من يعقل منع هذه المسألة.(٢)

٥ – استدلال الزجاج (٣١١هـ)، بالسماع على صحة الحكم، متأثرًا بأحكام من سبقوه، ومن شواهد استدلاله بالمسموع عن العرب استقباحه عطف الظاهر على المضمر، مستندًا في ذلك إلى شاهد فصيح وكلام العرب ومذهب النحويين؛ فلا يحسنُ أن يعُطفَ على الضميرَ المتّصِل

(١) ينظر: المقتضب، ٤/ ١٨٥.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب، من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م، ٤/ ٢٠٥٧.

المرفوعَ، إلا بعد توكيده بالضمير المنفصل. كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ [المائدة: ٢٤] ويذكر أنَّ كلام العرب كقول: "اذهب أنت وزيد"، والنحويون يستقبحون اذهب وزيد؛ لأنَّه لا يعطفُ بالاسم الظاهر على المضمر، والمضمر في النية لا علامة له، فكان الاسم يصيرُ معطوفًا على ما هو متصل بالفعل غير مفارق له".[١]

٦ – تقديم ابن السراج (٣١٦هـ) للسماع على باقي أصول النحو، معتمدًا عليه في تقعيد القواعد، ولا يأخذ إلا ممن يُوثق به. ولا يجيز ما خَالَف السماع كما جاء في قوله: "جميع هذه الأشياء التي تخالف الأصول التي قدَّمتها لك لا تجوز في القياس ولا هي مسموعة من الفصحاء"[٢]

ومن شواهد استدلالاته بالسماع: مسألة الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها، والعدد وتمييزه بالجار والمجرور؛ حيث ينقل قول الخليل مستشهدًا به على قبح الفصل بين العشرين وتمييزه، ومثبتًا بأن من قال بالفصل ليس بالأكثر، فيرى أنَّهم حذفوا وقالوا؛ لأنَّ قول: عشرون درهمًا لك، تعني عشرون من الدراهم؛ ولكنهم حذفوا "من" استخفافًا. ويذكر قول الخليل: إن كم درهمًا لك أقوى من قولك: كم لك درهمًا، وذلك أنَّ قولك: أعشرون لك درهمًا؟ أقبح إلا أنَّها في "كم" عربية" جيدة، وذلك قبيح في عشرين[٣]

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب–بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.، ٢/ ١٦٤.

(٢) الأصول في النحو، ١/ ٤٠٦.

(٣) ينظر: السابق، ١/ ٣١٥/ ٣١٦.

٧ – طريقة الزجاجي(٣٣٧هـ) الخاصة في الاستدلال بالاحتجاج بشاهد من الشواهد الفصيحة من القرآن الكريم وما سمع من العرب. ومن مواقفه في ذلك: موقفه من (إظهار اللام مع الراء) فيرى بقبح ذلك؛ لأنَّ لأكثر الوارد عن كلام العرب هو الإدغام، فيذهب إلى أنَّه إذا كانت اللام لغير التعريف نحو لام "مثل" و"بل" فدخلت على بعض هذه الحروف جاز الإظهار والإدغام، وكان الإظهار في بعضها أحسن والإدغام في بعضها أحسن كقول: "هل رأيت" لقُرب الراء من اللام والإظهار أقبح، وهي عند سيبويه لغة لأهل الحجاز[١]، والإدغام أكثر[٢].

٨ – تقديم أبي علي الفارسي(٣٧٧هـ) للسماع على القياس، عندما يرى أنَّ التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يُؤدِّي إلى الخروج عن اللغة، والنطق بما هو خطأ في الكلام[٣]، ومن شواهد ذلك: ردَّه لقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصب الأولاد وجرِّ الشركاء؛ لأنَّ الأَوْلَى ما جاء في قراءة الأكثرين التي أشار إليها بقراءة الباقين في قوله: "قرأ ابن عامر وحده وكذلك زُين برفع الزاي لكثير من المشركين قتل برفع

(١) ينظر: اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر–دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م، ص١٥٤.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، (دار الفكر– دمشق – دار المدني–جدة)، ط١، ١٤٠٠– ١٤٠٥هـ، ٤/ ٢٧٣.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (٣٧٧ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم–دمشق – دار المنارة، بيروت–ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧ م، ص٢٢٦.

اللام، أولادهم بنصب الدال، شركائهم بياء. وقرأ الباقون: زَين بفتح الزاي لكثيرٍ من المشركين قتل بنصب اللام، أولادهم خفض شركاؤهم رفع. ثم يوضح بأنَّ قول ابن عامر: "وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ"، إنَّ الفعل المبنيّ للمفعول به، أسند إلى القتل فاعْمَل المصدر عمل الفعل، وأضافه إلى الفاعل، والمصدر مضاف إلى الشركاء الذين هم فاعلون، والمعنى: قتل شركائهم أولادهم، ففصل بين المضاف والمضاف إليه، بالمفعول به، والمفعول به مفعول المصدر، وهذا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى، ألا ترى أنَّه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة، مع اتّساعهم في الظروف حتى أوقعوها مواقع لا يقع فيها غيرها".[١] والتقدير "قتلَ شُرَكَائِهم أوْلاَدَهُم"، فيكون (قَتل) مصدر مضاف، و(شركائهم) مضاف إليه، و(أولادَهم) مفعول بالمصدر المضاف، وقد فصل المفعول بين المتضايفين وهذا ما قبحه الفارسي.

٩ – استشهاد ابن الوراق (٣٨١هـ). بالمسموع عن العرب ومن شواهد ما جاء عنده في ذلك: وفي رد (ياء) المنقوص. فيرى ابن الوراق أنَّ ردَّها قبيحٌ بعد مقارنة يجريها بين المنقوص والمقصور في حالتي الجر والرفع من وَجْهَيْن: الأول، أَنَّ بَاب (قَاض) قد ثبتَتِ الْيَاء فِي حَال النصب، فَلم يكن إِسْقَاطهَا فِي حَال الرّفْع والجر إخلالًا بهَا شَدِيدًا، أمَّا إسقاط الْألف من الْمَقْصُور فِي الْوَقْف فيُؤَدِّي إِلَى الْإِخْلَال بهَا، فَوَجَبَ أَن يردوها، إِذا وَجب ردَّهَا فِي مَوضِع من الْإِعْرَاب، وَجب

(١) الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، أبو علي (٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوج، بالاشتراك، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ٣/ ٤١١.

أَن يرجعَ فِي جَمِيع الْأَحْوَال؛ لِأَنَّ لَفظه وَاحِد، وَحكم إِعْرَاب الْمَقْصُور وَاحِد. وَالْوَجْه الثَّانِي، أَنَّ الْألف خَفِيفَة، وَالْيَاء ثَقِيلَة؛ حَيْثُ جَازَ أَن يُبدلَ من التَّنْوِين ألفًا فِي حَال النصب، وقبح الْبَدَل من التَّنْوِين يَاء فِي حَال الْجَرّ، لثقل الْيَاء وخفة الْألف؛ لذلك قبُح ردُّ الْيَاء فِي المنقوص لثقلها، وَحسُن ردُّ الْألف فِي الْمَقْصُور لخفتها[1] فحذفُ الياء في الوقف هو الكلام الجيد الأكثر، والأفصحُ، وإثبات الياء لُغَة.[2]

١٠ – برز دورُ السماع في منهج ابن جني (٣٩٢هـ)؛ حيث يعدُّه الوسيلة الأمثل لفهم اللغة العربية واستيعاب قواعدها، مستندًا في ذلك إلى أقوال النحويين السابقين، الذين أكدوا على أهمية السماع كأحد أهم أدوات بناء قواعد اللغة وبوساطة هذا المنهج، تمكَّن ابن جني من بناء نظرياته النحوية وتفسير الظواهر اللغوية. ومن شواهد ذلك: أنه يُقبّح تكرار المبتدأ إذ لم يكن هذا التكرار بغير لفظه أو ضميره؛ لأنَّ العربَ استقبحت ذلك التكرار، ولم يرد في الشواهد الفصيحة المأخوذ بها. ويذكر قول الشاعر:[3]

إِذا المَرءُ لَم يَغشَ الكَريهَةَ أَوشَكَت حِبالُ الهُـــــوَينا بِالفَتى أَن تَقَطَّعا

(١) ينظر: علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد –الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م، ص١٧٩.

(٢) ينظر: الكتاب، ٤/ ١٨٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية–القاهرة، ٣/ ٤٢٩.

(٣) البيت من الطويل، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٧م، ص٦٨.

وأعاد الفتى بغير لفظ المرء، وهو عندهم قبيح؛ لأنَّه إعادة الثاني مظهرًا بغير لفظه الأول والصحيح أن يأتيَ مضمرًا نحو: زيدٌ مررت به. فإن لم يأتِ مضمرًا وجاء مظهرًا فأجود ذلك أن يعادَ لفظ الأول، كقوله سبحانه: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، و ﴿ٱلۡقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢]، وقوله: زيدٌ مررت بزيد. فابن جني يرى بأنَّ هذا الاستعمال مخالفٌ لما جاء في الشواهد الفصيحة من القرآن الكريم وكلام العرب. (١)

١١ – استشهاد ابن عصفور (٦٦٩هـ) بما سُمِع ونُقِل عن العرب الفصحاء من نثرٍ وشعرٍ ويمَنع ما قلَّ وخالفَ القياس، ومن ظواهر استدلالاته السماعية: في مسألة الفصل بين الأعداد والتمييز المنتصب بها، في قول جرير: (٢)

في خمسَ عشرةَ من جُمـــــادى ليلةً

يريد: في خمس عشرة ليلة من جمادى، فقدَّم المجرور وفصل به بين خمس عشرة وتمييزه، وأيضًا قول(٣):

---

(١) ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ٣/ ٥٥، ٥٦.

(٢) البيت لجرير، وهو من الطويل، ديوان جرير، بشرح: محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ادار المعارف، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٩م، ١/ ٥٠٧. وتوجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق: فايز دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط٢، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م، ص٤٣٨.

(٣) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الكتاب، ٢/ ١٥٨، والمقتضب، ٤/ ٥٥، والأصول في النحو، ١/ ٣١٦، والإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧ هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب– جامعة الرياض، ط١، ١٣٨٩هـ–١٩٩٦م، ص٢٢٤، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر =

على أنَّني بَعْـــدَ ما قـــد مَضَى ثلاثـــــون للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا

يريد: ثلاثون حولاً كميلاً للهجر، فقدَّم المجرور وفصل به بين (ثلاثين) وتمييزها، فقبُح الفصل؛ لضعف عملها فيها من حيث كانت محمولة في العمل على الصفة المشبهة، والصفة المشبهة محمولة في عملها على اسم الفاعل، واسم الفاعل محمول في عمله على الفعل.

فإن قيل: لم جازَ الفصل بين (كم) وتمييزها بالظرف والمجرور في فصيح الكلام؟ كقول: "كم في الدار رجلاً"، و"كم اليوم عندك رجلاً"، مع أنَّ ضعفها في العمل وضعف أسماء العدد على حدٍّ سواء؟ فالعرب لما منعت "كم" التصرف الجائز في أسماء العدد، بأن ألزمتها صدر الكلام، فلم فيها أن تكون فاعلة ولا مفعولاً لم يسم فاعله، ولا اسمًا لـ (أن) وأخواتها ولا خبرًا لها، ولا اسمًا لـ (ما) ولا خبرًا لها، ولا اسمًا لـ (كان) وأخواتها؛ وذلك كله جائز في أسماء العدد، جعلوا التصرف فيها بالفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور عوضًا مما منعته من التصرف[1] ولا توجد كثرة الاستعمال في "خمسة عشر" وبابه.[2]

=

البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ٣/ ٢٩٩. وكميلا، أي: كاملًا جاء في تهذيب اللغة، باب الكاف واللام، ١٠/ ١٤٨.

(١) ينظر: ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ) تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس-بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن =

١٢ – إطلاقُ ابن سيده (٤٨٥هـ) أحكامه على الألفاظ التي يذكرها لكثرة الاستعمال أو قلته. ومن ذلك في باب (ما يُمدُّ ويقصر) يستعمل كلمة (منهم) التي جاءت بعد كلمة العرب في النص للتعبير عن القليل والبعض من العرب، ويصف تنوين الحروف بالقبح كحُروف الهجاء فالعرب تمُدُّها وتقصُرها كقولهم: حاءٌ وهاءٌ وخاءٌ وطاءٌ وتاءٌ وظاءٌ وثاءٌ وفاءٌ وياءٌ وَمِنْهُم من يقصُر كقزل: حَا وهَا وتَا وثَا وَمَا أشبههَا، وَمِنْهُم من ينوِّن كقول: هًا وطًا وتًا وظًا وثًا وَيًا، وَهَذَا أقبحُ الوُجوهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يأتِي اسمٌ على حرفٍ وتنوينٍ(١)

١٣ – اعتماد ابن الحاجب (٦٤٦هـ). في الاستشهاد على السماع عن العرب؛ لذلك نجده في إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث في الوقف، يستعمل عبارتي: (والغالب عند الأكثر) و(وقيل: هو الأكثر)؛ ليُبيِّن قُبح الإمالة فيُقبِّح إمالة فتحة الراء قبل هاء الوقف، لمخالفتها الكثير المسموع. فهو يرى بأنَّ الرّاء غير المكسورة إذا كانت الألف قبلها أو بعدها مُنعت منع المستعلية، وتغلب المكسورة بعدها المستعلية وغير المكسورة، فيمال (طارد) و(غارم) و(من قرارك)، فإذا تباعدت فكالعدم في المنع، والغالب عند الأكثر، فيمال (هذا كافر) ويفتح (مررت بقادرٍ)، وبعضهم يعكس، وقيل: هو الأكثر. وقد يُمال مَا قبل

=

الصانع (٦٤٣هـ) تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ٣/ ١٧٤.

(١) ينظر: المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، ٥/ ١٦.

هَاء التَّأْنِيث فِي الْوَقْف، وتحسنُ فِي نَحْو رَحْمَة، وتقبح فِي الرَّاء نَحْو كُدْرَة. [١] وحرف الاستعلاء والراء إذا لم يكن قبلها ياء ولا كسرة يمنعان الإمالة.[٢]

١٤ – استناد ابن مالك (٦٧٢هـ) في توجيهه لبعض المسائل بالمسموع عن العرب. ويستدلُّ على صحة ذلك بالشواهد الفصيحة؛ ومنها: يذكر أنَّ اتّساع العرب في كلامها هو الحكم على الفصل بين الخبر ومعموله المنصوب. في قوله: "إن كان المعمول منصوبًا لا مرفوع معه، جازت المسألة على قبحٍ، نحو: آكلا كان زيد طعامك. فإن كان المعمول ظرفًا أو شبهه حسنت المسألة نحو: مقيمًا كان زيد عندك، وراغبًا كان عمرو فيك، وسبب ذلك أنَّ حقَّ العامل ألا يفُصل بينه وبين معموله، فإن كان مرفوعًا كان فصله أصعب لكونه كجزءٍ رافعه، فلم يجز بوجه. وإن كان مفعولًا به قبُح ولم يمتنع؛ لأنَّه ليس كجزءٍ ناصبه. فإن كان ظرفًا أو شبهه حسن فصله، لاتّساعهم في الظروف وشبهها".[٣] أي: أنَّ هذا الفصل بالمفعول ليس بالكثير عند العرب ولهذا أُستُقبِح.

---

(١) ينظر: الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، جمال الدين، عثمان بن عُمَر بن أبي بكر المصري المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب–القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، ص٨٦.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الإستراباذي، ركن الدين (٧١٥هـ)، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية– القاهرة، ط ١، ١٤٢٥– ٢٠٠٤م، ٣/ ٢٥.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك، القسم النحوي، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (٧٤٩ هـ)، تحقيق: محمد عبد النبي محمد، مكتبة الإيمان–المنصورة– مصر–ط١، ٢٠٠٦م،١/ ٣٥٥، ٣٥٦.

١٥ – إثبات أبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) القواعد النحوية برجوعه إلى السماع، فقد أخبر أنَّه عند اختلاف المذاهب حول مسألة ما يرجع إلى السماع من العرب؛ فما وجده منقولاً عنهم أخذ به، وما لم يُنقل من لسانهم تركه. (١) ومن شواهد ذلك: مسألة (إلغاء عمل أنِ المخففة) يعتمد أبو حيان على المسموع ليبيِّنَ أنَّ إلغاء عمل (أنِ المخففة) يكون في المظهر المضمر، وتعملُ في مُضمر محذوف، وسبب عملها اختصاصها بالاسم، فيجب أن تعمل لهذا الاختصاص؛ لأنَّ العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها فيفصلون بينها وبين الأفعال بالحروف، إلا أن تكون تلك الأفعال مشبهةً بالأسماء لعدم تصرفها دليل على أنَّها عندهم باقية على اختصاصها؛ ولذلك لما حذفوا الضمير استقبحوا مباشرة الأفعال لها، ففصلوا بينهما إلا في ضرورة أو في قليلٍ من الكلام لا يُلتفت إليه. (٢)

عندما يذكر آراء بعض النحويين في (حذف الضمير العائد على الموصول). فيذكر أنَّ الجمهور لا يجوِّزون حذف الضمير الذي في صلة (أل) كقول: "الضاربها زيد هند"، وأجاز بعضهم حذفه كقول: "الضاربُ زيد هند"، وأنَّ اسم الفاعل المتعدي إلى واحد: إثبات الضمير فيه فصيح، وحذفُهُ قليل، واسم الفاعل المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة: الحذف فيه حسنٌ، ويكون أحسنُ في حالة التعدية إلى ثلاثة. وقيل: إن لم يكن على حذفه دليل، لم

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم –دمشق–دار كنوز إشبيليا– الرياض ط١، ١٤١٨هـ، ١٥/ ٦٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٥/ ١٥٨، ١٥٩.

يجز حذفه، كقول: "جاءني الضاربُ زيد"؛ لأنَّه لا يعلم هذا الضمير أهو مفرد أو غير مفرد مذكرًا أو غير مذكر؛ فإن كان على حذفه دليل قبُح حذفه كقول: "جاءني الرجلُ الضاربه زيد"، ويقلُّ قبحه في المتعدي إلى ثلاثة أو إلى اثنين، ويذكر رأي المازني: بأنَّ حذف الضمير في كلام العرب لا يكاد يُسمع، والكثير في كلامهم هو عدم الحذف. وعلة القُبح عنده؛ بكون الضمير المحذوف قد يكون مفردًا أو جمعًا، مذكرًا أو مؤنثًا، وهذا يُؤدِّي إلى الإبهام وعدم الدقة في المعنى(١).

ممَّا سبق نستنتج الآتي:

١. اعتمادُ النحويين على السماع الكثير عن العرب وبناء قواعدهم عليه.
٢. إثباتُ السماع في نسَبه إلى قبيلة عربية فصيحة، أو سماعات السابقين من الثقات.
٣. تقبيحُ الشاهد المخالف للكثير وإن كان ممّن يُؤخذ بكلامه في عصر الاحتجاج.
٤. المسموعُ الشاذُ إن كان من مصادر السماع يقبحُ ويوقفُ عنده ولا يُقاس عليه.
٥. القبيحُ لا يكون إلا في استعمالاتٍ نادرة ولا تطَّرد فيه الأمثلة في كلام العرب.
٦. ما يُردُّ ويستنكر هو ما لم يبلغ مستوى الشيوع من حيث الاستعمال.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب، ٢/ ١٠١٥، ١٠١٦.

المطلب الثاني: مخالفتها لأحدِ المعايير الأخرى للسماع المقبول:

من المعايير التي جاءت إثر تتبع كلام العرب، التمييزُ بين ما شاع عن العرب والظواهر الشاذة الفردية، وهذا يدل على حرص النحويين على تصوير الواقع اللغوي بما فيه من مختلف الجزئيات، وعلى هذا الأساس يُطلقون أحكامهم؛ لذا ينبغي على المتكلم بلغةٍ ما، أن يلزمَ المطرد والشائع على ألسنة جماعتها، وإلا تحوَّلت اللغة إلى نظامٍ فردي وفقَدَت طابعها الجمعي؛ ومن ثَمَّ فقَدَت قدرتها على أداء وظيفتها؛ [١] لهذا لا يجيز النحويون كل سماعٍ غير موثوقِ الراوي أو منقطع السند. ومن الشواهد التي قَبُح الاحتجاج بها:

أولًا: القراءات القرآنية المخالفة للعربية:

القراءاتُ القرآنية مصدرٌ من مصادر الاستشهاد النحوي، وضع لها العلماء مقاييس وقواعد وشروط تُثبت صحتها، قال ابن الجزري: "كلُّ قراءةٍ وافقت العربية، ولو بوجهٍ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا يحلُّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة، أُطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم"[٢] هذا وقد حُكِمَ على بعض هذه القراءات المخالفة بالقُبح، فكان للنحويين موقفهم

(١) ينظر: ضوابط الفكر النحوي، ٤٤٦، ٤٤٧.

(٢) النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن علي بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ٩/١.

من هذه القراءات التي فقَدَت إحدى هذه الشروط سواء بمخالفتها لرسم المصحف أو جُهل سندها، أو غيرها من أركان القراءة. ومن معايير مخالفة القراءة للمشهور:

١. مخالفة رسم المصحف العثماني:

وهو خطُ المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها، والتي أمَرَ الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ بكتابتها، وبإرسالها إلى الأمصار[(١)] وهو من المعايير المهمة في الحكم على صحة القراءة، ومن القراءات التي خَالَفت هذا المعيار: قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ففكُ الإدغام في **(حَيَّ)** وهذا قبيحٌ عند الأخفش(٢١٥هـ) الذي يرى لزوم الإدغام؛ إذ صار في موضع يلزمه الفتح فصار مثل باب التضعيف. فاذا كان في موضع لا يلزمه الفتح لم يُدغم، إلا أن تشاء أن تخفيَ وتكون في زنة متحرك؛ لأنَّها لا تلزمه، فقول: (تُحْيِي) أُسكن في الرفع وحُذف في الجزم، فكل هذا يمنعه الإدغام. ثم يذكر قول بعضهم: (مَنْ **حَيِيَ** عَنْ بَيِّنَةٍ)، ولم يدغم إذا كان لا يدغمه في سائر ذلك.

وهذا أقبحُ الوجهين؛ لأنَّ "حَيِيَ" مثل "خَشِيَ" لما صارت مثل غير. والتضعيفُ أجرى الياء الآخرة مثل ياء "خَشِيَ". ويُقال للجميع: "قد حَيُوا" كقول: "قَدْ خَشُوا" ولا تُدغم؛ لأنَّ ياء "خَشُوا" تعتل هنا، وأجازه الفراء مفسرًا بأنَّ يَحْيى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ كتابتها عَلَى الإدغام بياءٍ واحدة، وهي أكثر قراءة القراء. وهذا ما يؤكد عليه الزجاج بأنَّه يجوزُ حَيِي بياءَين، وحَيَّ بياءٍ

(١) ينظر: قواعد نقد القراءات القرآنية: دراسة نظرية تطبيقية، عبد الباقي بن عبد الرحمن بن سراقة سيسي، تحقيق: إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار كنوز إشبيليا- الرياض، ط١، ٢٠٠٩م، ١٢٠.

مشددَة مدْغَمة، وقد قُرِئ بهما جميعًا. فأمَّا الخليل وسيبويه فيُجيزان الإدغام والإظهار إذا كانت الحركة في الثاني لَازِمةً [١]، فمن يدغمُ فذلك؛ لأنَّ الحرفين من جنسٍ واحد، ومن يُظهر؛ فلأنَّ الحرف الثاني يُنقل عن لفظ الياءِ في قول: حَييَ يَحْيَا، والمحيا، وعلى هذا يجوز الإظهارُ. [٢]

وحجة من أظهر: أنَّه أتى به على الأصل وما أوجبه الفعل، وحجة من أدغم: استثقال اجتماع ياءين متحركتين، فأسكن الأولى، وأدغمها في الثانية، فالقراءة بياءين خالفت رسم الياء الواحدة التي أجمعت عليها المصاحف؛ حيث قرأ به الكثير فهو الأجود. [٣]

٢. مخالفة اللغة العربية:

من أهم ضوابط ومعايير قبول القراءة؛ موافقتها للعربية ولو بوجهٍ من الوجوه؛ من أجل صيانة وحفظ الآيات الكريمة من اللحن والخطأ. ومن تلك القراءات: قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، فقد اختلفت القراءات في إعراب الْأَرْحامَ وقراءة الجر هي موطنُ القبح،

---

(١) قول سيبويه: "والإدغام أكثر، والأخرى عربيةٌ كثيرةً." الكتاب، ٤/ ٣٩٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط١، ١٩٩٠م،١/ ٣٥٠.ومعاني القرآن للفراء، ١/ ٤١١. ومعاني القرآن للزجاج، ص ٤١٨.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد مزيد الفريدي، دار الكتب العليمة–بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م، ص٩٥. والقراءات المتواترة التي خالفت رسم مصحف بلدها، السالم محمد محمود الشنقيطي، مجلة الصراط، السنة ١٥، (٢٦)، جامعة طيبة– المدينة المنورة– ربيع الأول ١٤٣٤هـ/ يناير ٢٠١٣م، ٢٧٠.

واختلفت آراء النحويين في توجيهها، فالفراء (٢٠٧هـ) يُقبح الخفض؛ لأنَّ العرب لا تردُّ مخفوضًا على مخفوض، والنصب عند الأخفش(٢١٥هـ) أحسنُ؛ لأنَّه لا يُجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور.[١] وعند الزجاج(٣١١هـ): الجر في الأرحامِ خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ أيضًا في أمْرِ الدين عظيم، ويستندُ إلى قول النبي ﷺ: "**لا تحلفوا بآبائكم**"[٢] فكيف يجوزُ الحلف بالرحم مع الله؟! أمَّا في العربية فإنَّه يَقْبحُ أنْ يعطفَ اسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلا بإظهار الجار، فيَسْتَقْبحون: مررتُ به وزيدٍ. وبك وزيدٍ، إلا مع إظهار الخافض ليكون: بك وبزيد؛ وذلك لأنَّ المخفوضَ حرفٌ مُتَصِل غيرُ منفصل، كأنَّه التنوين في الاسم، فقبح أن يعطفَ باسم مستقل يقُومُ بنفسه على اسم تابع؛ فالعطف على الضمير المخفوض يتطلب إعادة الحرف الذي سبق الضمير. بناءً على هذه القاعدة، فإنَّ قراءة "الأرحام" بالنصب هي القراءة الصحيحة، بينما القراءة بخفضها تُعَدُّ مخالفة للقواعد النحوية. [٣]

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء، ١/ ٢٥٢، ومعاني القرآن للأخفش،١/ ٢٤٣.

(٢) صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة – دمشق، ط٥، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، كتاب الإيمان والنذور باب (لا تحلفوا بآبائكم) ٦٦٤٥، ٨/ ١٣٢، صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية-الرياض، د١٤١٩هـ-١٩٩٨م، كتاب الإيمان باب (النهي عن الحلف بغير الله) الحديث ١٦٤٦، ٦٧٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٢/ ٦.، ومعاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب-جامعة الملك سعود-الرياض، ط١، ١٩٩١م، ١/ ٢٩٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن =

ثانيًا: الاستدلال بالشاهد الواحد:

يشمل الشواهد النثرية والشعرية التي لا يسندها شواهد أخرى من كلام العرب الفصحاء ولا ممَّا نقله النحويون عن ألسنة العرب، ومن هذه الشواهد المستقبحة: "**أعطني أبيضَّهْ**". في قول سيبويه (١٨٠هـ): "حدثني من أثقُ به أنَّه سمع أعرابيًّا يقول: أعطني أبيضَّهْ يريد أبْيَضٌ، وألحق الهاء كما ألحقها في: هنه وهو يريد: هن". (١) ويفسره السيرافي (٣٦٨هـ) بأنَّ الكلمات المعربة لا تأخذ هاء الوقف في نهايتها فلا يقال: "رأيت أحمره"، وأنَّ التشديد لا يُوضع على الحرف الذي يليه حرف متحرك، إنَّما يلحق في الوقف إذا سُكِّن الحرف الموقوف عليه، فإذا حركناه بإدخال الهاء استغنينا عن التشديد، وعليه؛ فإن قول: "أعطني أبيضَّهْ" من أقبح ما يكون الشذوذ، وهو غلطٌ من قائله. ويصفه الرضي (٦٨٦هـ) أيضًا بأقبح الشذوذ؛ لأنَّ الهاء للسكت لا يلحقها إلا ما حركته غير إعرابية، فلا تدخل في نحو: جاء زيد؛ لأنَّه معربٌ بالحركات وحركة الإعراب تُعرف بالعامل، فلا يحتاج إلى بيان بهاء السكت، و" أعطني أبيضَّهْ" شاذ. (٢)

=

مالك، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (٧٦١ هـ)، تحقيق: بركات يوسف، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م، ٣/ ٣٥٢.

(١) الكتاب، ٤/ ١٧٢.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، ج١، ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م، ٢/ ٣٢٠، ٣٢١، وشرح التصريح شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون

=

ومثال آخر: "**وَرَنْتَل**"[1] جاء في منع زيادة الواو في أول الكلمة عند ابن جني (٣٩٢هـ)؛ حيث تُعَدُّ زيادة الواو أولًا من المسائل التي جاءت في باب الحمل على أحسن الأقبحيْن، وهو موضعٌ من مواضع الضرورة؛ وذلك أن يُضطرَ إلى الاختيار بين ضرورتين لا بدَّ من ارتكاب إحداهما فينبغي حينئذٍ أن يختارَ الأقل فُحشًا. كواو "ورنتل" عندما نواجه فيها ضرورتين: إحداهما كونها أصلًا في ذوات الأربعة غير مكررة، والواو لا توجدُ في ذوات الأربعة إلا مع التكرير؛ نحو الوصوصة، والوحوحة. والآخر أن تكون زائدة أولًا والواو لا تزاد أولًا؛ وبذلك فإن جعلها أصلًا أولى من أن جعلها زائدة؛ لأنَّ الواو قد تكون أصلًا في ذوات الأربعة على وجهٍ من الوجوه في حال التضعيف. أمَّا زيادتها أولًا فإنَّ هذا أمرٌ لم يوجد على حال ولا تحمل الكلمة عليه.[2]

ويُعلِّل الثمانيني (٤٤٢هـ)، قُبح زيادة الواو أولا بأنَّ العرب لا تَقْرَبُ باب لَبْسٍ، وذلك أنَّه لو زِيدت الواو أوَّلاً تُصبح مُعَرَّضةً لدخول واو العطف عليها، فتجتمع الواوان، فجاء في اللفظ "وَوْ" فأشبه نُباح الكلب، فلم يزيدوها؛ لما يُؤدِّي إليه من هذا القُبح، ولم تجئ الواو أصلًا في ذوات الأربعة غيرَ المضعَّف إلَّا في وَرَنْتَلٍ، وهو شاذٌّ. [3]

=

التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ٢/ ٦٣٦.

(١) الورنتل: الشر العظيم، جاء في: المخصص، ٣/ ٣٦٩.

(٢) ينظر: الخصائص، ١/ ٢١٣، ٢١٤.

(٣) ينظر: شرح التصريف شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني =

ثالثًا: المسموعُ القليل عن بعض القبائل العربية:

القليل في الشواهد المسموعة يقابل الكثير الذي تُبنى عليه القواعد، بينما القليل لا يُبنى عليه في الغالب قاعدة. كما أنَّ الشواهد المسموعة القليلة دائمًا ما تكون بعيدة عن القياس. فلا يقبل الشاهد من بعض العرب، إلا إذا كان متواترًا بينهم، والكثير منهم يستخدمونه. ومن شواهد ما أُستُقبِح لقلته: **كسرُ كلِّ فاءِ فَعيل** إذا كانت ياء نحو **كِثِير**. يذهب الخليل(١٧٠هـ) إلى أنَّ مَن كسر (كَثير) وأشباهها من غير حروف الحلق فإنَّهم ناسٌ من أهل اليمن، وأهل الشِّحر يكسرون كلَّ (فَعيل)، وهو قبيحٌ، [١] وإثباتُ فعيل بكسر الفاء بناءٌ خطأ، وهي لغة شنعاء كقول: الضنين والنصيب. والنصب فيهما هو الصواب العالي. [٢]

فكسر الفاء في (فعيل) إذا لم يكن الحرف الثاني منه من حروف الحلق الستة، لغة خاصة بناسٍ من اليمن لم تأتِ عن القبائل التي شُهِد لها بالفصاحة.

ومثال آخر: **قلبُ الهمزة واوًا** نحو "**واتَيْتُ**".. عندما يشير الخليل(١٧٠هـ) إلى جودة قول: آتَيْتُ فلانًا على أمره مُؤاتاةً، وينهى عن قول: واتَيْتُه وهي لغةٍ قبيحة لليَمَن، وأهل اليَمَن يقولون: واتَيتُ وواسَيْتُ

=

(٤٤٢هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد–الرياض، ط١، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م، ٢٣٣، ٢٣٤، الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م، ٣٧٥.

(١) ينظر: العين، باب السين والباء، ٧/ ٣١٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب، ١/ ٦٢.

وواكَلْتُ، ووامَرْتُ من أمَرْتُ، يجعلونَها واوًا على تخفيف الهمزة في يُؤاكل ويُؤامِرُ.[١] وقِيل: إنَّ هذا من مواقف قبيلة طيء من الهمزة حيث كانت مساكنهم باليمن قبل أن يجاورا بني أسد، فانتقلت معهم الظاهرة بعد الرحيل، فتبدلها حرفًا من جنس حركة ما قبلها، فتصير: يواخي، ويواكل، ويُشتق الماضي من هذه الصيغ الجديدة، فيقال: واخيت، وواكلت.[٢] فالأَولى بقاء الهمزة؛ حيث تكلَّم بها الفصحاء، وقبلها القياس.

ومثال ثالث: جمع "**رُهُن**" قبيحٌ ومسموعٌ قليل. يذكر الزبيدي (١٢٠٥هـ) أنَّها لغة "قَبيحَةٌ؛ لأنَّه لَا يجمعُ فَعْل على فُعُل إلَّا قَليلاً شاذًّا،[٣] والرَّهْنُ والرِّهان عربيان، فرِهان" جمعُ "رَهْن" وفَعْل وفِعال مطردٌ كثير نحو: كَعْب وكِعَاب."[٤] وقيل: رُهُن ورِهَان. قيل: الأَوْلَى الأَوَّل؛ لأنَّ "فَعْل". لا يُجْمَعُ على "فُعُل" إلّا شاذًّا"[٥]؛ لأنَّ رُهُن ليس جمعًا لرَهْن فهو جمعُ الجمع، أي: جمع رِهان وهو على القياس. ولم يُجمع على فُعُل إلا سماعًا، فيحفظُ ولا يُقاس عليه.[٦]

---

(١) ينظر: العين، (باب اللفيف من التاء،) ٨/ ١٤٧.

(٢) ينظر: اللهجات العربية، نشأةً وتطورًا، عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ص٢٢٧.

(٣) ينظر: تاج العروس، ١٢٢/٣٥.

(٤) أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس، نموذجًا، ٢٣١.

(٥) العدة في إعراب العُمدَة، بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط١،٣/ ٨٣.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين-محمد البنا-عياد الثبيتي-عبد المجيد قطامش-سليمان العايد-السيد تقي، الناشر: معهد =

رابعًا: البيت مجهول القائل:

يُعَدُّ الشعر مصدرًا من مصادر كلام العرب وظفه النحويون توظيفاً واسعًا لتأسيس قواعدهم النحوية، فاعتنوا به عنايةً كبيرة؛ فقد كان الشعر بمثابة الديوان الذي حفظ فيه العرب مآثرهم وعبروا فيه عن أفكارهم ومعانيهم، واستعانوا بالشاهد الشعري في الحكم على الاستعمالات المختلفة ووصفها؛ لذا حرصوا على نسب كل بيت شعري إلى قائله وتحديد زمنه، وذلك لضمان أن يكون الشاهد منقولاً عن عصر الفصاحة الذي تُميِّز اللغة العربية الصحيحة. فما كان من هذا العصر قبلوه، وما كان خارجه ردّوه.

فالأبيات التي لا يُعرف قائلها لا حجة فيها؛ لأنَّها لا تُعرف، ولا يُعرف قائلها، ولا يجوز الاحتجاج بها، مَخَافَة أَن يكون الْكَلَام مصنوعًا أَو لمولد أَو لمن لَا يُوثق بِكَلَامِهِ. [١]. ومن شواهد هذه الأبيات:

مِـــنْ أَجلكِ يالتي تَيَّمْتِ قَلبي وأنْتِ بَخيلةٌ بـــالـــوُدِّ عَني[٢]

=

البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠، ٧/ ٦٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م، ٣/ ٤١٧.

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية. ط١، ١٤٢٤هـ.

، ٢/ ٦١٧، والشاهد وأصول النحو، ١٦٢، وخزانة الأدب، ١/ ١٥.

(٢) البيت من الوافر، ولم يُنسب في الكتاب ١/ ٣١٠، والمقتضب، ٤/ ٢٤١، وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٣.

جاء هذا البيت في قبح نداء ما فيه (أل)، ويحكم عليه ابن السراج(٣١١هـ) بأنَّه مِن قبيحِ ما جاءَ في ضرورةِ الشّاعر أَدخلَ "يا" علَى "التي" وحرفُ النداءِ لا يدخلُ علَى ما فيهِ الأَلفُ واللامُ إلا في اسمِ اللهِ عز وجلَّ.(١) وهذه الأبيات الشاذة من رواية الكوفيين ولم يروها البصريون، وجاءت في شعرٍ لا يُحتَجُّ به، بل يكون ذلك من ضَرورة الشّعر، ولا يُعتَدُّ ولا يعبأ به؛ فهذا النداء لم تتكلم به العرب في سعة كلامها وإنَّما شأن العرب إذا أرادت نداء ما فيه أل، أن تأتيَ بـ (أي) فتقول: يا أيُّها الرجل.(٢)

وَعَلِمْتُ أنَّي لا أخَـــاف مُهندًا مَا لم يَرعني مِـن سِوار معصما(٣)

استشهد به ابن الحاجب (٦٤٦هـ) في قُبح وعدم جواز تقدير الفاعل، وقبح تقديم الصفة على الموصوف. فيذكر أنَّ هذا لبئس الشعر. إلا أنَّ وجهه من حيث الجملة مع رداءته أنَّ فاعلَ "يرعني" مقدر، تقديره: شيءٌ أو نحو ذلك، ويكون قوله: "من سوار" صفة لذلك المقدر، ثم لما كان ذلك مبهمًا، فكأن قائلًا قال: ما هذا؟ فقال: أعني معصمًا أو أخصُّ معصمًا، وفيه قبُح ظاهر، وهو أنَّ المعصم هو المراد بالفاعلية في المعنى، و"من

(١) الأصول في النحو لابن السراج،٣/٤٦٣. والتيم: الذل في الحب، جاء في الصحاح للجوهري (تيم)، ٥٤٤.

(٢) ينظر: اللامات للزجاجي، ٥٣. والتبيين التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبَري (٦١٦ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي –بيروت– ط١، ١٩٨٦م، ص٤٤٦. وشرح الوافية نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف، بغداد، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م. د.ت، ص١٩٥. والمقاصد الشافية، ٥/ ٢٨٨. وشرح المفصل لابن يعيش، ١/ ٣٤٥.

(٣) البيت من الطويل، ولم أجد له نسبه.

سوار" صفة قُدِّمت كما يقدّم غيرها من الصفات. [١] هذا والبيت مجهول القائل في الأمالي ولا يُؤخذ به.

خامسًا: الشاذُ في الاستعمال والقياس:

عندما يردُ استعمالٌ من بعض العرب يخالف السماع والقياس، وهو في نظر النحويين لا يجوز ولا يصحُّ القياس عليه، ولا يُردّ غيره إليه.

هذا وقد أورد ابن جني في باب " ما تعَارَض فيه السماع والقياس" توضيحًا لهذا النوع من الشذوذ بقوله: "إذا فشا الشيء في الاستعمال وقويَ في القياس، فذلك ما لا غاية وراءه نحو: منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم وغير ذلك، ممَّا هو فاشٍ في الاستعمال، قويٌّ في القياس. وأمَّا ضعف الشيء في القياس وقلته في الاستعمال فمرذولٌ مطرح؛ غير أنَّه قد يجيء منه الشيء إلا أنَّه قليل". [٢] أي: أن يكونَ الاستعمال سُمِع من عربي فصيح، ولكنه خَالَف ما عليه كلام قومه، فحينها يحفظ ولا يُقاس عليه. ومن أمثلة تلك الاستعمالات:

١. "**إن لا صالحٍ فطالحٍ** "جاء في حذف كان واسمها. يخبر سيبويه (١٨٠هـ): بزعم يونسُ (١٨٢هـ) "أنَّ من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على: إن لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ وهذا قبيحٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ الإضمار بعد "إن لا " فعلًا آخَرَ فيه حذف يختلف عن الإضمار بعد "إن لا" في قول: إن لا يكن صالحًا فطالحٌ. ولا يجوز أن يضمَر الجارُّ،

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار-الأردن، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ٢/ ٦٥١، ٦٥٢.

(٢) الخصائص، ١/ ١٢٧.

ولكنّهم لمّا ذكروه في أوّلِ كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل".[١] وهذا يقبُحُ؛ لأنَّه يحتاج إلى إضمار فعلين. أحدهما: الإضمار عند نصب صالحًا. والآخر: مَررتُ، فيكون التقدير: إلاّ أكُنْ مررتُ بصالح، فقَبُحَ هذا، كما قَبُحَ إضمار الفعلين إذا أمرتَ المخاطَب أن يأمرَ الغائب. ويزيدُ هذا قُبحًا إضمار حرفَ الجر معه.[٢] وقول ابن جني: "ومن العرب" دون أن ينسب لقبيلة بعينها دليلٌ على أنَّ الكثير لا يقول ذلك، وحذفُ كان في هذا الاستعمال قبيحٌ ضعيف.

أَلَا أَيُّهَـــذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَغَى[٣]

جاء هذا الشاهد في إعمال "أن المصدرية" مضمرة، ولم يجزه أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ)؛ حيث يرى بأن نَصْب "أحضر" على إضمار "أن" قبيحٌ. فأن لا تعمل مضمرة حتى يثبت عنها عوضًا نحو: (الفاء، أو الواو) تعطف على اسم. فأمَّا إعمالها على هذا الحدّ، فغيرُ موجود. [٤]

---

(١) الكتاب، ١/ ٢٦٢، ٢٦٣.

(٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، أبو علي (٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ص١٧٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة في الكتاب، ٣/ ٩٩، والمقتضب، ٢/ ٨٥. وفي ضرائر الشعر لابن عصفور، ١٥١، والمقاصد الشافية، ٥/ ٣٢١. والزجر هو الردع للإنسان، والوغى: الأصوات في الحرب، ينظر: لسان العرب، فصل (الزاي المعجمة)، ٤/ ٣١٩، وفصل (الواو)، ١٥/ ٣٩٧.

(٤) ينظر: المسائل العسكريات، في النحو العربي، أبو علي الفارسيّ (٣٧٧ هـ)، تحقيق: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية-عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٢م، ص١٠٠.

فإن قيل: وما الذي أحوج إلى تقدير أنْ؟ كان الجواب أنَّ معنى الكلام أحوج إلى هذا؛ لأنَّ الزاجر لطرفة زجره عن شيء من أفعاله فـ "عن" مقدرةٌ و"أنْ" حذفت من الكلام، و"عن" من حروف الجرْ ولا تدخل على الأفعال، وإنَّما تدخل على الأسماء، و"أنْ والفعل" في تأويل اسم هو مصدر فأصل الكلام: ألا أيُّهذا الزاجري عن أن أحضرُ الوَغى. يريد عن حضور الوغى، وحُذف "عن" فصار "أن أحضرُ الوَغى" ثم حذف "أن) ورفع الفعل. (١) وهذا في الاستعمال قليلٌ، وفي القياس محفوظٌ غير مقبول.

على أنّني بَعْــدَ ما قـــــد مَضَى ثلاثـــــون للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا(٢)

جاء في الفصل بين العدد والمعدود.

يجيب ابن يعيش (٦٤٣هـ): على مَن قال: لمَ قَبُح الفصلُ بين العدد ومميِّزه، ولم يحسُن "قبضتُ خمسةَ عشرَ لك درهمًا"؟ لضُعْفِ عملِ "العشرين" فيما بعدها ولم تَقْوَ قوّتَه مع أنَّه قد جاء ذلك في الشعر، وهو شاذٌ في الاستعمال لم يُسمع إلا في ضرورة الشعر، وكذلك شاذٌ عن القياس فلا يجوز الْفَصْل بَين التَّمْيِيز وَالْعدَد إِلَّا فِي ضَرُورَة. ولا تقديمه عليه، في حال السعة والاختيار. (٣)

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي، ٢/ ٦١.

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الكتاب، ٢/ ١٥٨، والمقتضب، ٤/ ٥٥، والأصول في النحو، ١/ ٣١٦، والإيضاح العضدي، ص٢٢٤، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٣/ ٢٩٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٣/ ١٧٤، والمرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (٥٦٧ هـ)، تحقيق: علي حيدر، ط١- دمشق، ١٣٩٢ هـ-١٩٧٢م، ص١٥٨.

لأُخْتُ بَنِي ذُهْلٍ غَدَاةَ لَقِيتُهَا فُكَيْهةُ فِينَا مِنْكَ فِي الخَيْرِ أرْغَبُ[1]

جاء هذا البيت في تقديم معمول أفعل التفضيل عليه، وفي تقدير أبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، لأُخْتُ بَنِي ذُهْلٍ فُكَيْهةُ أرْغَبُ فِينَا غَدَاةَ لَقِيتُهَا مِنْكَ فِي الخَيْرِ، فتقديم "منك" على "أرغب" قبيحٌ جدًا؛ لأنَّه من كمال أفعل لا يتم معناه إلا به. [2]

وهذا تقديمٌ مقصورٌ على السماع لا يُقاس عليه؛ "لأنَّ "أَفْعَلَ" لا يَقْوى قوَّةَ الفعل، فيعملَ فيما قبله"، فلا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافًا إلى اسم استفهام فإنَّه يجب حينئذٍ تقديم من ومجرورها نحو ممن أنت خير ومن أيّهم أنت أفضل، وإذا كان في غير الاستفهام فهو شاذٌ قليلٌ. [3]

ما أنتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حكومتُه[4]

دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع. يذكر خالد الأزهري(٩٠٥هـ) عن عبد القاهر الجرجاني أنَّه وصف ذلك الاستعمال بأنَّه

(١) البيت من الطويل، حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، رسالة: دكتوراه، كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، ١٤٣٩ – ١٤٤٠ هـ، (٩٥٢/٢)، والغداة، الضَّحْوَة، المصباح المنير، فصل (ع د و)، ٢/ ٣٤٤.

(٢) التذييل، ١١١/٩.

(٣) ينظر: حاشيتان لابن هشام، ٢/ ٩٥٢. وشرح ابن عقيل، ٣/ ١٨٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في تهذيب اللغة، ٨٠/١٣، وخزانة الأدب ١/ ٣٢، وأوضح المسالك، ١، ٤٥، وشرح ابن عقيل، ١/ ١٥٧، ولم أجده في ديوانه. والْترضى: تُرْضَى فعل أُدخلت عليه أل.

من أقبح الضرورات، إدخال "أل" على "تُرضى" وهو فعلٌ مضارع، والذي سوَّغ دخول أل عليه أنَّه يشبه اسم الفاعل مَرْضي. (١)

ولا حُجَّةَ لهم فيه؛ لِقلّته في الاستعمال وبُعْدَهُ عن القياس: أمَّا قلته في الاستعمال فظاهر؛ لأنَّه إنَّما جاء شاذًّا عن بعض العرب؛ فلا يُعتَدُّ به لِقلته وشذوذه، وقولهم: (اليجدع)، وإدخال لام التعريف فيه على الفعل شاذٌ عن القياس؛ لأنَّ موضعَ الفعل على خلاف التخصيص، وشاذٌ في الاستعمال أيضًا، ولم يُوجد ذلك إلا في أبياتٍ من الشعر. (٢)

فوصل "أل" بالمضارع قليل، والبيت من الضرورات القبيحة غير المستحسنة، وهو خطأٌ بإجماع في النثر.(٣)

<u>ممَّا سبق؛ نستنتجُ الآتي:</u>

١. من أسباب وصف القراءة بالقُبح مخالفتها لوجهٍ من وجوه لغة العرب.
٢. لكلِّ مسموعٍ قليل كثير يقابله في السماع ويُبعده عن القياس.
٣. القلةُ في كلام العرب متفاوتة في الدرجات، فهناك القليل والأقل.

---

(١) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري،٣٢/١، ٣٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٥٧، والمسائل العسكريات ،٨٣. واليجدع: المُجذَّع قطْعُ الْأَنْفِ وَقَطْعُ الْأُذُنِ والْيَدِ وَالشَّفَةِ وَبَابُهُ قَطَعَ"، مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية –بيروت، ط٥، ١٩٩٩م، فصل، (ج د ع)، ص٤٥.

(٣) ينظر: التذييل، ٣/ ٦٦، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، ١٥٤، وهمع الهوامع، ١/ ٣٣٣.

٤. المسموعُ القليلُ في غالبه يدور في القُبح الصوتي والصرفي.
٥. شواهدُ البيت مجهول القائل التي حُكِم عليها بالقُبح قليلةٌ جدًا.
٦. الشاهدُ الواحدُ لا تُبنى عليه قاعدة، ويحفظُ على ما سُمِع ولا يُقاس عليه.
٧. اتفق أكثرُ النحويين على ردِّ وتقبيح المجهول والشاهد الواحد.

المطلب الثالث: مخالفتُها للقياسِ المطرد

يُعرَّف القياسُ في كتب النحو بتعريفاتٍ كثيرة، جميعها تتفق على الجوهر الأساسي لهذه العملية النحوية. عملية استنباط حكمٍ لغوي جديد بناءً على حكمٍ لغوي معروف؛ بسبب وجود علاقة مشتركة بينهما، ومن هذه التعريفات: القياس "هو الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول، صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول" أو" حمل فرع على أصل لعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، ويُعَدُّ الأصل الثاني من أصول النحو، ووسيلة تقعيد القواعد، والمعيار الذي يحصلُ عن طريقه ضبط الاستعمالات اللغوية المخالفة لنظام الفصحى، وله أربعة أركان، هي: أصلٌ وهو المقيس عليه، وفرعٌ وهو المقيس، وحكمٌ، وعلةٌ جامعة، وأربعةُ أقسام هي: حملُ فرعٍ على أصل. حمل أصل على فرع. حمل نظير على نظير.، حمل ضد على ضد. (١)

وإطراد المسموع هو المعيار الذي يُميِّز الخطأ من الصواب بالحكم على الظواهر والاستعمالات اللغوية، فما كان كثيرًا مطردًا ومتفقًا مع قوانين العرب في كلامهم قُبل، وما خَالَف هذا حُكِم عليه بالقُبح والشذوذ الذي يحفظ ولا يُقاس عليه، أو يُجاز على قُبحٍ.

(١) ينظر: رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني (٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر-عمان- الأردن، ط١، ١٩٨٤م، ٣٨، ولمع الأدلة، ٩٣.

ومن الاستعمالات التي حُمِلت على القبيح بوساطة هذا المعيار، ما يأتي:

١. تقبيحُ إبدال التاء طاء؛ لخروج هذا الإبدال عن القاعدة الصرفية، وهذا ما بيَّنه النحويون فيما بعد، عندما يُخبر الخليل(١٧٠هـ)، أنَّ كلمة "أَفْلَطَني" في لغة تميم: بمعنَى أَفْلَتني، لغة قبيحةٌ.(١)، ليجيءَ ابن فارس(٣٩٥هـ) مؤكدًا أنَّ الفاءُ واللَّامُ والطَّاءُ لَيْسَ بأَصْلٍ؛ لأَنَّه من بَاب الإِبْدَالِ، وَالْأَصْل التاء، ويشير ابن الحاجب(٦٤٦هـ) إلى أنَّ هذا الإبدال ليس من مواضع إبدال الطاء من التاء اللازمة في (اصطبر)، فالقياسُ إذا كان (فاء افتعل) أحد الحروف المطبقة المستعلية؛ لأنَّ التاء مهموسة لا إطباق فيها، وهذه الحروفُ مجهورةٌ مطبقة، فاختاروا حرفًا مستعليًا من مخرج التاء، وهو الطاء، فجعلوه مكان التاء؛ لأنَّه مناسبٌ للتاء في المخرج والصادِ والضاد والظاء في الإطباق، أمَّا جعل الضمير طاءً فليس بالكثير؛ لأنَّ تاء الضمير كلمة تامة، فلا تُغيّر، وأيضًا هو كلمة برأسها، فكان القياس أن لا تؤثرُ حروف الإطباق فيها.(٢)

٢. تقبيحُ عطف الظاهر على الضمير المتصل المرفوع، قياسًا على منع عطف الاسم على الفعل. يروي سيبويه (١٨٠هـ) عن الخليل بأنَّ ما يقبُح أن يُشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع كقول: "فعلت وعبدُالله"، و"أفعل وعبدُالله". وقبَّحه الخليل؛ لأنَّ هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمَرًا يُغيِّر الفعل عن حاله إذا بعُد منه.

---

(١) ينظر: العين، باب (الطاء واللام والفاء)، ٧/ ٤٣٠.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة، باب (الفاء واللام وما يثلثهما)، ٤/ ٤٥١، وشافية ابن الحاجب، ٩٥. وشرح الشافية للرضي، ٣/ ٢٢٦، ٢٢٧.

وحسَن عطفه على المنصوب؛ لأنَّه لا يغيَّر الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يُضم،[١] والمضمر المنصوب كقول: "رأيتك وزيدًا" لم يُحدث تغيير في لفظ الفعل[٢]، وأمَّا المضمر المرفوع فكان الفعل قبل دخوله ساكن اللام حتى اتّصل به وغيَّر لفظ الفعل وصار كبعض حروفه، وبعض حروف الفعل لا يُعطف عليه، فلما عُومِل بالتغيير معاملة بعض حروف الفعل عُومِل بالامتناع من العطف عليه تلك المعاملة؛ حتى يجري على قياس مستقيمٍ. فالتأكيد يوضح معنى المضمر، ولا يبقى لفظ الفعل مجردًا، وكأنّ المتصل المرفوع من حروفه حتى لا يكون المعطوف عليه في اللفظ كأنَّه قد عُطِفَ على الفعل وحده، والاسم لا يُعطف على الفعل، فقبُح لذلك. [٣]

٣. تقبيحُ مجيء ضمير الفصل بين معرفة ونكرة والثانية خبرًا للأولى، قياسًا على وجوب مطابقة الصفة للموصوف، بأن يكون الضمير (هو) بين معرفتين؛ لأنَّه معرفة ومطابقة ما بعده له هي القياس على ما جاء في كلام العرب. حين يذكر سيبويه بأنَّ ما كان فصلًا لا يُغيِّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكرَ، ويُمَثِّل لذلك ببعض الأمثلة كقول: "حسبتُ زيدًا هو خيرًا منك"، و"كان عبدالله هو الظريف"، ثم يستشهدُ بما جاء في فصيح الكلام كقول الله عزّ وجل: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ﴾ [سبأ: ٦] ليؤكدَ أنَّ الضمير لا يُحدِثُ تغييرًا فيما وقع بعده وإنَّما جِيء به للفائدة والتوكيد؛ لذا استقبح

(١) ينظر: الكتاب، ٢/ ٣٧٨.

(٢) رأيتُك هي رأيتُ قبل اتصال الضمير.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي، ٣/ ١٤٣. وشرح الكتاب للرماني، ٦٤٩.

أن يكونَ (هو) فصلًا بعد نكرة، كقول: "كان زيدٌ هو منطلقًا"؛ لأنَّه معرفة، فلا يصير فصلًا ولا وصفًا ولا بدلًا إلا لمعرفة.(١)

٤. تقبيحُ الفصل بالاسم بين حرف الاستفهام والفعل قياسًا على حروف الجزاء من حيث المعنى. يذكر سيبويه (١٨٠هـ): إنَّ قول: "هل زيدًا رأيتَ؟ وهل زيدٌ ذهب؟" قَبيحٌ لا يجوز إلَّا في الشعر؛ والسبب؛ لأنَّ الاستفهام كالأمر في أَنَّه غير واجبٍ، ويريد به من المخاطَبِ أمرًا لم يَسْتقِر عند السائل. ويُعلِّل ذلك قائلًا: "ألا ترى أنَّ جوابه جزم فلهذا اُختير النصبُ وكَرِهُوا تقديمَ الاسم؛ لأنَّها حروفٌ ضارَعَتْ بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابُها كجوابه وقد يَصير معنى حديثها إليه. وهي غيرُ واجبةٍ كالجزاء، فقَبُحَ تقديمُ الاسم لهذا، ولا يُذْكَرُ بعد هذه الحروف إلاّ الفعلُ، فقول: "أَيْنَ عبدُ الله آتهِ؟"، كقول: "حيثُما يَكُنُ آتِه، فمجيءُ الاسم بعد حرف الاستفهام ليس بالقياس. (٢) فحروف الاستفهام تشبه حروف الجزاء بالمجازاة، وعدم الوجوب؛ ففعلُ الشرط قد يجوز أن يقعَ، ويجوز ألا يقع كالاستفهام. نحو: "أين زيد آته؟"، فأين زيد؟ استفهام. و(آته) مجازاة، والاستفهام نائبًا عن شرطه، فقد صار معنى الاستفهام إلى الجزاء. (٣)

٥. تقبيحُ المجازاة ب "إذا" عندما يعتمدُ سيبويه (١٨٠) على القاعدة النحوية التي يصل إليها بعد المقارنة بين (إن، وإذا) مثبتًا بذلك ما جاء على لسان الخليل. في قوله: "وسألته عن إذا، ما منعهم أن يجازوا بها؟

(١) ينظر: الكتاب، ٢/ ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٦، وشرح الكتاب للسيرافي،٣/ ١٨٥.
(٢) ينظر: الكتاب، ١/ ٩٨، ٩٩.
(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي، ١/ ٤٠٨.

فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا فيما تُستقبل بمنزلة إذ فيما مضى–أي: واجب الوقوع– ويُبيِّن أنَّ (إذا) تجيءُ وقتًا معلومًا ويقيس على مثالين. قائلًا: ألا ترى أنَّك لو قلت: أتيك إذا احمرَّ البُسر كان حسنًا، ولو قلت: آتيك إن احمرَّ البسر، كان قبيحًا؛ لأنَّ إن أبدًا مبهمة، وكذلك حروف الجزاء".[١] فجواب الشرط غير متحقق الوقوع، وارتضى الزمخشري (٥٣٨هـ) ما ذهب إليه سيبويه والخليل، بأنَّ (إن) لا تُستعمل إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، وقبَّح أن تقعَ موقع (إذ) [٢].

ومن اختصاص "إذا" بالجملة الفعلية، أنَّها ترتبطُ بصورةٍ أساسية بالشرط. فاستخدام "إذا" في جملة، يُفسر شرطًا معينًا، أي: شيء يجب أن يحدث أولًا حتى يحدثُ شيئًا آخر، كقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] ولا تجزم "إذا "الفعل المضارع الذي يليها، أي: لا تجعله يأتي في صورة مضارع مجزوم؛ لأنَّ إذا الشرطية مختصة بالتعليق على الشرط المقطوع بوقوعه حقيقة أو حكمًا، فخالفت "إذا" "إنْ" وأخواتها فلم تكن للتعليق على الشرط المشكوك في وقوعه، فلم يجزم بها في السعة، بل تُضاف إلى الجملة، وإذا وليها المضارع كان مرفوعًا، وهذا هو والوَجه. [٣]

(١) ينظر: الكتاب، ٣/ ٦٠.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٤٤٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٤/ ٨١. التخمير شرح المفصل في صنعة =

٦. تقبيحُ تصغير (سوى) قياسًا على عدم الجواز في تصغير (غير)، وإسوة بليس؛ لمخالفة قاعدة التصغير المطردة، ويُعَدُّ من شواذِّ التصغير التي تُحفظ ولا يُقاس عليها. وعليه؛ لا يجيز سيبويه(١٨٠هـ)، تحقير غير، موضحًا أنَّها ليست بمنزلة مثل، بمعنى ليست كغيرها من الكلمات التي يمكن تصغيرها. فهي لا تدل على شيءٍ محدَّد يمكن تصغيره أو تكبيره، فالتصغير يتطلبُ شروطًا معينة.

ومعنى "مررتُ برجلٍ غيرك" معنى "مررت برجلٍ ليس بك وسواك" لا يحُقر؛ لأنَّه ليس اسمًا متمكنًا وإنَّما هو كقول: مررتُ برجلٍ ليس بك، فكما قبُح تحقير ليس قبُح تحقير سوى". [١] فسوى داخلة فِي معنى غير كقول: عِنْدِي رجل سوى زيد أَي: غير زيد، وهي غير متمكنة في الاسمية. ويؤكد السيوطي (٩١١هـ) أنَّ مذهب سِيبَوَيْهِ هُوَ الصَّحِيح؛ لِأَنَّهُ لم يثبت عَنِ الْعَرَب وَلَا يَقْتَضِيهِ قِيَاس؛ لِأَنَّ قِيَاس هَذِه الْأَسْمَاء أَلاَّ تصغر، فَمَتَى صغرتِ الْعَرَب مِنْهَا شَيْئًا وقفنا فِيهِ مَعَ مورد السماع وَلَا نتعداه. [٢]

٧. تقبيحُ إلغاء عمل المصدر المتقدِّم على المفعولين قياسًا على قُبح إلغاء عمل (الفعل) إذا تقدَّم. يروي سيبويه عن أبي الخطّاب(١٧٧هـ) بعد أن سأله عن ناسًا من العرب يُوثق بعربيّتهم، وهم بنو سُلَيْمٍ، يجعلون بابَ قلتُ مثلَ ظننتُ. وأنَّ المصدر قد يُلْغَى كما يُلْغَى الفعلُ، كقول: "متى

=

الإعراب، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط١، ١٩٩٠م،٢/ ٢٧٥.

(١) الكتاب،٣/ ٤٧٩.

(٢) ينظر: همع الهوامع، ٣/ ٣٩١.

زيدٌ ظَنُّك ذاهبَّ"، و"زيدٌ ظنيّ أخوك"، و"زيدٌ ذاهب ظني". فإنَّ ابتدأ كقول: ظني زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحًا، لا يجوزُ البتّة، كما ضَعُفَ أَظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ. فقول: "ظني زيد ذاهب" عند تقديم "ظني" صار بمنزلة قول:" أظنُّ ظني زيدٌ ذاهبٌ"، ولا يقال: "أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ"[١] فسيبويه يرى كما يرى أبو الخطاب إعمال المصدر وعدم إلغائه إذا تقدَّم، ويتفق معهما ابن يعيش (٦٤٣هـ) فيقيسُ الظن على الفعل بأنَّ الإلغاء قبيحًا ممتنعًا، كما قبُح في الفعل؛ لأنَّ تقديره تقدير الفعل. [٢]

٨. تقبيحُ أن يكون الشَّرْط مضارعًا، وَالْجَوَاب مَاضِيًا؛ لمخالفة الأصل الذي يكون فيه الفعلان مضارعين. يبيِّن ابن الوراق (٣٨١هـ): أَنَّ الأَصْلَ فِي بَاب الشَّرط وَالْجَزَاء أَن يَكُونَا الفعلين مضارعين، كَقَوْلِ: إِن تضربْ أضْربْ؛ لِأَنَّ حَقِيقَة الشَّرْط بالاستقبال، فذلك هو الواجب، وَيجوز أَن يكونا ماضيين، وَيجوز أيضًا أَن يكونا مختلفين، كأن يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا، وليس هذا بحسن؛ لِأَنَّه خَالَف بَين الشَّرْط وَالْجَوَاب، وَأَمَّا جعلُ الشَّرْط مضارعًا، وَالْجَوَاب مَاضِيًا، فَهُوَ قَبِيح؛ لأنَّ حروف الشرط تجزم الفعل المضارع، والجواب إذا كان ماضيًا، يخالف القاعدة النحوية.[٣]فالأصل في الكلام أن يكون الفعلان مضارعين أو ماضيين بشرط أن تكون الأدوات التي دخلت على الماضيين تدل على المستقبل، وما جاء غير ذلك فهو قبيح، وقليل في كلام العرب؛ لقُبح أن يظهر العمل ثمّ يبطل، كقول: إن تقمْ ضربتك.[٤]ويرى ابن

(١) ينظر: الكتاب، ١/ ١٢٤. وشرح الكتاب للسيرافي، ١/ ٤١٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٤/ ٣٣٠.

(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق،٤٣٩.

(٤) البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم =

الخباز (٦٣٩هـ) إنَّ قُبح هذه الصورة؛ لأنَّ الشرط المضارع يجب جزمه، و"إن" إذا جزَمتْ فعلًا واحدًا كأنَّها منعت بعض مرادها فتحوَّل دون أن يأتي الفعل الثاني جواب الشرط. (١)

٩. تقبيحُ ترك الإطباق عند إدغام حروفه بغيرها. وعليه؛ يوضح أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ): أنَّ إدغام الطاء في الثاء مع إزالة الإطباق أقبحُ من نظيره في إدغامها في الدال(٢)، ويرى الزمخشري (٥٣٨هـ) أنَّ بقاء الإطباق هو القياس لموافقته الكلام الفصيح، والأقيس في المطبقة إذا أُدغِمَت إبقاء الإطباق، وبعض العرب يذهبه، والمطرد عند إدغام بعض حروف الصفير في حروف الإطباق أن يُؤتى بالتشديد متوسطًا ليظهرَ صوت الإطباق واضحًا ولا يختفي ويذهب إطباقه، وهذا هو الأفصح.(٣)

=

الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ، ١/ ٦٣١.

(١) ينظر: توجيه اللمع، ٣٧٧.

(٢) ينظر: التعليقة، ٥ /١٩٣.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ٥٥٣، والكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن أيوب، الملك المؤيد (ت ٧٣٢ هـ)، تحقيق: رياض بن حسن، المكتبة العصرية-بيروت-لبنان-٢٠٠٠م، ٢/ ٣٣٢، والمبدع في التصريف، المبدع في التصريف، أبو حيان النحوي الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد السيد، مكتبة دار العروبة-الصفاة-الكويت، ط١، ١٩٨٢م، ٢٧٠.

١٠. تقبيحُ الحال من النكرة قياسًا على المبتدأ؛ لأنَّ الحال خبر في المعنى وصاحبه مخبرٌ عنه، فأصله أن يكونَ معرفة كأصل المبتدأ أن يكون معرفة. وكما جاز أن يُبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس. ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوّغ. (١)

وعليه؛ يؤكد أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ)، أنَّ الحال من النكرة قبيحةٌ، وإجراء الاسم على النكرة وصفًا أَحْسَنُ من إجرائه عليها حالاً، ويُعلل ابن الوراق(٣٨١هـ) بأَنَّ الحال قبح من النكرَة؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا وَمعنى الصّفة سَوَاء، كقول: جَاءَنِي رجلٌ ضَاحِك؛ لأنَّه يُخبر عَن مَجِيء رجلٍ ضَاحِكٍ، وَلم يجب أَن يكون ضَاحِكًا فِي حَال الخبر، فَلَمَّا اتّفق معنى الْحَال وَالصّفة كَانَ إِجْرَاء الصّفة على مَا قبلهَا أولى.(٢) والقاعدة تقول: إنَّ للحال أحكامًا؛ منها: أن لا يكون صاحبها نكرة، والْغَالِب إذا كَانَ صَاحب الْحَال نكرَة أَن تكون عَامَّة أَو خَاصَّة أَو مؤخرة عَن الْحَال، والْمَوَاضِع وَنَحْوهَا مَجِيء صاحب الْحَال نكرَة قياسي، كَمَا أَنَّ الِابْتِدَاء بالنكرة فِي نظائرها قياسي فقسْ عَلَيْهِ.(٣)

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢/ ٣٣١.

(٢) –ينظر: التعليقة، ١/ ٢٤٩، وعلل النحو لابن الوراق،٣٧٣.

(٣) ينظر: شرح الشذور في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة– سوريا–ط١، ١٩٨٤هـ، ص٣٢٥– ٣٢٨. ومسوغات مجيء صاحب الحال من النكرة: ١–أن تكون النكرة متأخرة والحال متقدمة،٢– أو متخصصة، إمَّا بنعت وإمَّا بإضافة، أن تكون النكرة مسبوقة بنفي، أو شبهه، والحال جملة مقرونة بالواو، أو الحال جامدة، نحو: هذا خاتم ذهبًا. ينظر: النحو الوافي، النحو الوافي، عباس حسن (١٣٩٨هـ)، دار المعارف– مصر، ط١٥، ٤٠٢، ٤٠٣.

١١.تقبيحُ تقديم التمييز على عامله قياسًا على الفاعل. يذهب إليه ابن جني (٣٩٢هـ) قائلًا: "وممَّا يقبُح تقديمه الاسم المميّز، وإن كان الناصبُ فعلًا متصرفًا، فلا نجيزُ شحمًا تفقأت، ولا عرقًا تصبّبت. ويستدل بقول المخبل:

أَتَهْجُرُ سَلمى للفِراقِ حَبِيبَها وما كانَ نَفْسًا بالفراقِ تَطِيبُ[١]

ليقابله برواية "وما كان نفسي بالفراقِ تَطِيبُ" فروايةٌ برواية، والقياس هو الحاكم؛ لأنَّ هذا المميز هو الفاعل في المعنى؛ وأنَّ أصلَ الكلام تصبَّب عرقي، وتفقأ شحمي، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل.[٢] فالأصل هو تقديم التمييز، والمُمَيّز فاعلٌ في المَعنى، وتقديمُ الفاعِلِ على الفِعلِ غيرُ جائز؛ فتقديم النفسِ يُخرجُ هذا الباب عن حقيقةِ التّمييز، ويردُّ ما جاء في البيت السابق بأمرين: الأول، أنَّ الصَّحيحَ في الرِّواية: وما كانَ نَفْسِيْ بالفِرَاقِ تَطِيْبُ، فنَفْسِي اسمُ كانَ. والثاني، أو تكون الروايةَ مخرجةٌ من وجهين: أحدُهما: هو مَنصوبٌ بإضمارِ أعني فهو مفعولٌ لا تَمييزٌ. والثاني: هو تَمييزٌ، ولكنَّ هذا من ضَرورة الشّعر الشَّاذِّ عن القياسِ والاستعمالِ. [٣]

١٢.تقبيحُ حذف الموصوف؛ لأنَّ في القياس الوصف لا يكون إلا بذكر الموصوف. [٤] لهذا يحكم ابن جني(٣٩٣هـ): على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبحُ

(١) البيت من الطويل، شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٧٨/٢.

(٢) ينظر: الخصائص،٣٨٦/٢.

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي، ١٦٥/١.

منه في بعض، وأمَّا قوله عزَّ وجل: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ [الإنسان: ١٤] فالوجهُ فيها أن تكون منصوبة على الحال، معطوفة على قوله: ﴿مُّتَّكِئِينَ فِيهَا﴾ [الإنسان: ١٣] فهذا هو القول الذي لا ضرورة فيه. وأمَّا قول الشاعر: [١]

كَأَنَّكَ مِـــنْ جِمالِ بَني أُقَيشٍ[٢]

فجاز في ضرورة الشعر، ولو جاءت (مِن) اسمًا في استعمالات أخرى لجُعلِت في هذا البيت اسمًا حتى لا يُلجأ إلى ضرورة حذف الموصوف، والقياس لا يُحذف واحدٌ منهما؛ لأنَّ حذفَ أحدهما نقضٌ للغرض. فالموصوفُ القياسُ يأبَى حذفَه. [٣]

١٣.تقبيحُ فتح ما أوله ميم زائدة من الآلات، والوجه الصحيح إذا كان شيء يُعالج به وينقل وكان الفعل ثلاثيًا أن تكون الميم مكسورة، ويكون على مِفْعَل أو مِفْعال أو مِفْعلة. فالمِقص الذي يُقص به ومِحلب للإناء الذي

---

(١) البيت للنابغة، ينظر: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية – الشركة الوطنية –الجزائر، ط١، ١٩٧٦م، ٢٥٢، وجاء في الكتاب، ٢/ ٣٤٥، والمفصل في صنعة الإعراب، ١٥٣، وضرائر الشعر لابن عصفور، ١٧١، لسان العرب (فصل القاف) ٨/ ٢٨٦.

(٢) البيت من الوافر، ومعنى: "بنو أقيش: حيّ من عكل أو من أشجع أو من اليمن، ويقال: حيٌّ من الجن." المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ)، تحقيق: علي فاخر، وآخرين، دار السلام–القاهرة، ط١، ٢٠١٠م،٤/٥٦٠.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد رشدي شحاته عامر/ محمد فارس، دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان، ط١، ٢٠٠٠م، ١/ ٢٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش، ٢/ ٢٥٣.

يُحلب فيه ومِنجل ومِكسحة، ومِقراض، ومِفتاح، ومِصباح. [١] وعليه؛ لا يجيزُ الحريري (٥١٦هـ): قول: مَطرد ومَبرد ومَبضع ومَنجل، ومَقرعة، ومَقنعة، بفتح الْمِيم من جَمِيع هَذِه الْأَسْمَاء وهُوَ من أقبح الأوهام وأشنع معايب الْكَلَام. [٢]

ومن النحويين من يُوجب كسر ميم (مِفعل) من الآلة مثل: المِروحة والمِطرقة وأشباه ذَلِكَ مما تكون فِيهِ الْهَاء أو لا تكون فهو مكسور الميم منصوب الْعَين، ومنهم من يُوجب كسر أول كُلُّ شيءٍ يُعالجُ به كانت فيهِ هاءُ التأنيثِ أو لم تكنْ، ومنهم من يجعل كسر ميم مفعل من الآلات الفاصل بين المصدر، واسم المكان أن؛ فالقياس كسر الْمِيم فِي أَوَائِل أَسمَاء الْآلة على مِفْعَل أو مِفْعال أو مِفْعلة، وما جاء من فتح الميم أو ضمها ليس بقياس. [٣]

١٤.تقبيحُ الفصل بين سوف والفعل؛ لاختصاص سوف بالفعلِ؛ فالزِّيادةُ التي تكونُ للاستقبالِ، وتصيرُ كحرفٍ من حروفِ الكلمة لا تكونُ إلا للفعلِ؛ لأنَّه أحقُّ بالدلالةِ على الزمانِ من الاسمِ.[٤] يذكر الحريري (٥١٦هـ): أنَّ من أقبح أَوْهَام جمهرة من الكتاب قَوْل: "سَوف لن أفعل ذَلِك، وسوف لَا أفعل ذَلِك"، يفصلون بَين سَوف وَالْفِعْل بلَا وَلنْ، وَهَذَا

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي، باب ما عالجت به، ٤/ ٤٦٩.

(٢) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م،١٨٧، ١٨٨.

(٣) ينظر: معني القرآن للفراء، ٢/ ١٥١.والأصول في النحو، ٣/ ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش، ٤/ ١٥٢، والشافية في علم التصريف، ٣٣.

(٤) شرح الكتاب للرماني، ٧٧٥، ٧٧٦.

مَـالا تُجيـزه اللُّغَـة؛ لأنَّ السِّـين وسـوف حرفـان يختصـان بالمضـارع ويجعلانـه خاصًّـا بالاسـتقبال، وَلَا يجـوز أَن يفصـل بَينهمَـا وَبَـين الْفِعْـل فاصل.[1] فأصلُ الترتيب (سوف+ الفعل للإثبات) وبوجود (ما، ولن) مع سوف في السياق نفسه نقضٌ للمعنى، شاذٌّ قياسًا واستعمالًا. وقد أشار سيبويه إلى ذلك في باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل ولا تغيّر الفعل عن حاله التي كان عليها. ومن تلك الحروف "سوف"؛ لأنَّها بمنزلة السين التي في سيفعل. وتدخل هذه السين على الأفعال إثباتًا لقوله: لن يفعل، ولا يفصل بينهما. [2]

(١) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص للحريري،٢٦٦.

(٢) ينظر: الكتاب، ٤/ ٢٣٣، و٣/ ١١٤، ١١٥.

ممَّا سبق؛ يتضح أنَّ:

١. أساسَ القياس اللغوي والمعيار المعتمد فيه يستمدُّ من المطرد من كلام العرب.

٢. لا يُعتَدُّ بالاستثناءات القليلة والشواذ في بناء القواعد ولا يُقاس عليه.

٣. القليلُ المسموع يقبح ولا يُرد، بل يتجاوزها القياس إلى ما هو متفقٌ عليه.

٤. يشترطُ في القياس أن يتوافقَ مع الأصول اللغوية المتفق عليها.

الخاتمة:

بعد هذه الإطلالة المفيدة في بيان معايير الحكم على اللغات والأحكام النحوي بالقبح، يطيب لي تسجيل النتائج الآتية:

١ – كان العمدة والأساس في حسن اللغة أو قبحها هو النقل سواء من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو من كلام العرب الفصحاء الخلص.

٢ – لعلماء النحوية جهود محمودة في حماية اللغة وتنقيتها.

٣ – القبيح هو كلُّ استعمالٍ مخالفٍ لما عُرِف عن العرب في كلامهم.

٤ – مفهوم القبح عند المحدثين من النحاة كان أكثر وضوحا، وكان عند المتقدمين أكثر تطبيقا.

٥ – غاية الحكم بالقبح هي صيانة اللغة وحمايتها من كل دخيل وشاذ.

٦ – شارك علماء اللغة في مختلف العصور في بيان الحسن والشاذ من اللغات والاستعمالات والأحكام.

٧ – للحكم على اللغات والأحكام النحوية بالقبح ثلاثة معايير رئيسة، هي:

- محالفتها للسماع الكثير.
- مخالفتها لأحد المعايير الأخرى للسماع المقبول، كالقراءات، والشواهد الشعرية والنثرية...
- مخالفتها للقياس المطرد.

التوصيات:

١ – دراسة أثر القراءات القرآنية في التحسين والتقبيح اللغوي.

٢ – دراسة جهود موجهي القراءات في التحسين والتقبيح

المصادر والمراجع:

١. أثر الذوقية في النظر النحوي، عبير عيسى خليف، مجلة الجامعة العراقية-بغداد، ج٢ (٥٢)، ١٤٤٣هـ.

٢. أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية: تاج العروس نموذجًا، عبد الرازق بن حمودة القادوسي، رسالة دكتوراه – قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة حلوان، ١٤٣١هـ -٢٠١٠م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

٥. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار-الأردن، دار الجيل – بيروت، ط١، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية. ط١، ١٤٢٤هـ.

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (٧٦١ هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، ١٩٩٤م.

٨. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (٣٧٧ هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب- جامعة الرياض، ط١، ١٣٨٩هـ- ١٩٩٦م.
٩. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ.
١٠.تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (١٢٠٥)، تحقيق: جماعة من المختصين، الناشر: وزارة الإرشاد والأنباء-الكويت، ط١، (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م).
١١.التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبَري (٦١٦ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي -بيروت- ط١، ١٩٨٦م.
١٢.تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي-بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٣.التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
١٤.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم -دمشق-دار كنوز إشبيليا- الرياض ط١، ١٤١٨هـ.
١٥.التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، أبو علي (٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٦.تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
١٧.توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (٦٣٩)، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٨.حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، رسالة: دكتوراه، كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، ١٤٣٩ – ١٤٤٠ هـ.
١٩.الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد مزيد الفريدي، دار الكتب العليمة-بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٢٠.الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، أبو علي (٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٢١.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٢٢.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

٢٣.درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٢٤.ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية – الشركة الوطنية -الجزائر، ط١، ١٩٧٦م.
٢٥.ديوان جرير، بشرح: محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ادار المعارف، القاهرة – مصر، ط٣، ٢٠٠٩م.
٢٦.رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني (٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر-عمان-الأردن، ط١، ١٩٨٤م.
٢٧.سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد رشدي شحاته عامر/ محمد فارس، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٨.الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، جمال الدين، عثمان بن عُمَر بن أبي بكر المصري المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب-القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
٢٩.الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، الناشر: جامعة الكويت، ط١، ١٩٧٤م.
٣٠.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

٣١.شرح التسهيل، القسم النحوي، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (٧٤٩ هـ)، تحقيق: محمد عبد النبي محمد، مكتبة الإيمان- المنصورة- مصر -ط١، ٢٠٠٦م.
٣٢.شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٣٣.شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (٤٤٢هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد-الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٣٤.شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (٦٨٦ هـ)، تحقيق: يحيى بشير مصري، الناشر: الإدارة العامة للثقافة- جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٣٥.شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.
٣٦.شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (٦٤٣هـ) تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٣٧.شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف، بغداد، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م. د.ت.

٣٨.شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الإستراباذي، ركن الدين (٧١٥هـ)، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية–القاهرة، ط ١، ١٤٢٥– ٢٠٠٤م.

٣٩.شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م.

٤٠.شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة– سوريا–ط١، ١٩٨٤هـ.

٤١.شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي–علي سيد علي، دار الكتب العلمية، –بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٤٢.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

٤٣.صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة – دمشق، ط٥، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م.

٤٤.صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية– الرياض، د١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

٤٥.ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ) تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس–بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
٤٦.ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، محمد عبد الفتاح الخطيب، تحقيق: عبده الراجحي، الناشر: دار البصائر–القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
٤٧.العدة في إعراب العُمدَة، بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة.
٤٨.علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
٤٩.العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ط١، ١٩٨٠م.
٥٠.القراءات المتواترة التي خالفت رسم مصحف بلدها، السالم محمد محمود الشنقيطي، مجلة الصراط، السنة ١٥، (٢٦)، جامعة طيبة–المدينة المنورة– ربيع الأول ١٤٣٤هـ/ يناير ٢٠١٣م.
٥١.قواعد نقد القراءات القرآنية: دراسة نظرية تطبيقية، عبد الباقي بن عبد الرحمن بن سراقة سيسي، تحقيق: إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار كنوز إشبيليا–الرياض، ط١، ٢٠٠٩م.

٥٢.كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٥٣.الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٥٤.الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن أيوب، الملك المؤيد (ت ٧٣٢ هـ)، تحقيق: رياض بن حسن، المكتبة العصرية-بيروت-لبنان- ٢٠٠٠م.
٥٥.اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر-دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٥٦.لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الإفريقي (٧١١هـ) تحقيق: اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر-بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٥٧.لغات القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.
٥٨.لمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: مطبعة الجامعة السورية- دمشق، د.ط،١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

٥٩.اللهجات العربية، نشأة وتطورًا، عبد الغفار حامد هلال، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٦٠.المبدع في التصريف، أبو حيان النحوي الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد السيد، مكتبة دار العروبة-الصفاة-الكويت، ط١، ١٩٨٢م.
٦١.مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية -بيروت، ط٥، ١٩٩٩م.
٦٢.المخصّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٦٣.المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (٥٦٧ هـ)، تحقيق: علي حيدر، ط١-دمشق، ١٣٩٢ هـ-١٩٧٢م.
٦٤.المساعد على تسهيل الفوائد، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي بهاء الدين بن عقيل(٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، (دار الفكر-دمشق - دار المدني-جدة)، ط١، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ.
٦٥.المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني-القاهرة، ط١، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.
٦٦.المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (٣٧٧ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم-دمشق - دار المنارة، بيروت-ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.

٦٧.المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الفارسيّ (٣٧٧ هـ)، تحقيق: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية-عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.
٦٨.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية – بيروت-لبنان، ط١.
٦٩.معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب-جامعة الملك سعود-الرياض، ط١، ١٩٩١م.
٧٠.معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب-بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٧١.معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
٧٢.معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف-محمد علي النجار-عبد الفتاح الشلبي، دار الكتب المصرية- القاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
٧٣.معايير الحكم على الألفاظ عند الخليل: دراسة وصفية في معجم العين، أحمد طه رضوان، الناشر: كلية الآداب-جامعة عين شمس- مصر، م٤٤، ٢٠١٦م.
٧٤.معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مروان العطية، دار البشائر-دمشق- ط١، ٢٠١٤هـ.

٧٥.المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٧٦.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين–محمد البنا–عياد الثبيتي–عبد المجيد قطامش–سليمان العايد–السيد تقي، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.
٧٧.المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ)، تحقيق: علي فاخر، وآخرين، دار السلام–القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
٧٨.مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر–القاهرة، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
٧٩.المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب –بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٨٠.الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
٨١.النحو الوافي، عباس حسن (١٣٩٨هـ)، دار المعارف– مصر، ط١٥.
٨٢.النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن علي بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٣.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية–القاهرة

References:

1. athr alzo8ya fy alnzr aln7oy ،3byr 3ysy 5lyf ،mgla algam3a al3ra8ya-bghdad ،g2 (52) ،1443h.
2. athr al8ra2at al8ranya fy alsna3a alm3gmya: tag al3ros nmozgًa ،3bd alraz8 bn 7moda al8adosy ،rsala dktorah - 8sm allgha al3rbya - klya aladab - gam3a 7loan ، **1431**h**2010**– .m.
3. artshaf aldrb mn lsan al3rb ،abo 7yan m7md bn yosf bn 3ly bn yosf bn 7yan athyr aldyn alandlsy (**745**h_____) ، t78y8: rgb 3thman m7md ،mktba al5angy-al8ahra ،61 ، 1418h-1998m.
4. alasol fy aln7o ،abo bkr m7md bn alsry bn shl aln7oy alm3rof babn alsrag ،(**316**h__) ،t78y8: 3bd al7syn alftly ، m2ssa alrsala ،byrot ،64 ،1436h-2015m.
5. amaly abn al7agb ،3thman bn 3mr bn aby bkr bn yons ، abo 3mro gmal aldyn bn al7agb (**646**h.) ،t78y8: f5r sal7 slyman 8dara ،dar 3mar-alardn ،dar algyl – byrot ،61 ، **1409** h**1989** – . m.
6. al ensaf fy msa2l al5laf byn aln7oyyn albsryynwalkofyyn ،kmal aldyn ،abo albrkat ،3bd alr7mn bn m7md bn aby s3yd alanbary aln7oy (t **577** h.) ،almktba al3srya**1424** ،**61**.h..
7. aod7 almsalk ely alfya abn malk ،gmal aldyn ،abo m7md ،3bd allh bn yosf bn a7md bn 3bd allh bn yosf ، abn hsham (**761** h____) ،t78y8: brkat yosf hbod ،dar alfkr ll6ba3awalnshrwaltozy3 – byrot ،1994m.
8. al eyda7 al3ddy ،abo 3ly alfarsyّ (**377** h___) ،t78y8: 7sn shazly frhod ،klya aladab- gam3a alryad ،61 ،1389h –___ **1996**m.
9. albdy3 fy 3lm al3rbya ،mgd aldyn abo als3adat almbark bn m7md bn 3bd alkrym alshybany algzry

abn alathyr (**606**h) ،t78y8: ft7y a7md 3ly aldyn ، alnashr: gam3a am al8ry ،61 ،1420h.

10.tag al3ros mn goahr al8amos ،m7mّd mrtdy al7syny alzّbydy (1205) ،t78y8: gma3a mn alm5tsyn ، alnashr:wzara al ershadwalanba2-alkoyt ،61 ،(**1965** - **2001** m).

11.altbyyn 3n mzahb aln7oyyn albsryynwalkofyyn ،abo alb8a2 al3ُkbَry (**616** h_____) ،t78y8: 3bd alr7mn bn slyman al3thymyn ،dar alghrb al eslamy -byrot- 61 ، 1986m.

12.t5lys alshoahdwtl5ys alfoa2d ،gmal aldyn abo m7md 3bd allh bn yosf bn hsham alansary (**761** h_____) ،t78y8: 3bas ms6fy alsal7y ،dar alktab al3rby-byrot ،61**1406** ، h **1986 –** m.

13.alt5myr shr7 almfsl fy sn3a al e3rab ،sdr alafadl al8asm bn al7syn al5oarzmy (**617** h_____) ،t78y8: 3bd alr7mn bn slyman al3thymyn ،dar alghrb al eslamy-byrot ،61**1990** ،m.

14.altzyylwaltkmyl fy shr7 ktab altshyl ،abo 7yan alandlsy (**745** h_____) ،t78y8: 7sn hndaoy ،dar al8lm - dmsh8-dar knoz eshbylya-alryad 61 ،1418h.

15.alt3ly8a 3la ktab syboyh ،al7sn bn a7md bn 3bd alghfar alfarsy ،ّabo 3ly (**377**h____) ،t78y8: 3od bn 7md al8ozy ،61 ،1410h**1990 –**.m.

16.thzyb allgha ،m7md bn a7md bn alazhry alhroy ،abo mnsor (**370**h_____) ،t78y8: m7md 3od mr3b ،dar e7ya2 altrath al3rby – byrot ،61 ،2001m.

17.togyh allm3 ،a7md bn al7syn bn al5baz (639) ،t78y8: fayz zky m7md dyab ،dar alslam ll6ba3awalnshrwaltozy3waltrgma ،62 ،1428h-2007m.

18.7ashytan mn 7oashy abn hsham 3la alfyَّa abn malk ، abn hsham alansary (**761** h.) ،t78y8: gabr bn 3bd allh bn sryَّ3 alsryَّ3 ،rsala: dktorah ،klyَّa allُّgha al3rbyَّa - algam3a al eslamyَّa balmdyna almnoَّra**1439** ، - **1440** h..

19.al7ga fy al8ra2at alsb3 ،abo 3bd allh al7syn bn a7md bn 5aloyh (370h) ،t78y8: a7md mzyd alfrydy ،dar alktb al3lyma-byrot-lbnan ،61 ،1420h- 1999m.

20.al7ga ll8ra2 alsb3a ،al7sn bn a7md bn 3bd alghfar alfarsy ،ّabo 3ly (**377**h_____) ،t78y8: bdr aldyn 8hogy - bshyr goygaby ،dar almamon lltrath - dmsh8 / byrot ، 62 ،1413h-**1993**m.

21.5zana aladbwlb lbab lsan al3rb ،3bd al8adr bn 3mr albghdady (**1093**h____) ،t78y8: 3bd alslam m7md haron ، mktba al5angy-al8ahra ،64 ،1418h-1997m.

22.al5sa2s ،abo alft7 3thman bn gny (t **392** h_____) ،t78y8: m7md 3ly alngar ،alhy2a almsrya al3ama llktab ،64.

23.dra alghoas fy aoham al5oas ،al8asm bn 3ly bn m7md bn 3thman ،abo m7md al7ryry albsry (**516**h____) ،t78y8: 3rfat m6rgy ،m2ssa alktb alth8afya – byrot ،61 ،1418h-1998m.

24.dyoan alnabgha alzbyany ،t78y8: m7md al6ahr bn 3ashor ،alshrka altonsya - alshrka alo6nya -algza2r ،61 ، 1976m.

25.dyoan gryr ،bshr7: m7md bn 7byb ،t78y8: n3man m7md amyn 6h ،adar alm3arf ،al8ahra - msr ،63 ، 2009m.

26.rsala al7dod ،3ly bn 3ysy bn 3ly bn 3bd allh ،abo al7sn alrmany (**384**h.) ،t78y8: ebrahym alsamra2y ،dar alfkr-3man- alardn ،61 ،1984m.

27.sr sna3a al e3rab ،abo alft7 3thman bn gny almosly (**392**h) ،t78y8: a7md rshdy sh7ath 3amr/ m7md fars ، dar alktb al3lmya-byrot-lbnan ،61 ،2000m.
28.alshafya fy 3lm altsryf ،abn al7agb ،gmal aldyn ، 3thman bn 3ُmَr bn aby bkr almsry almalky (t **646** h) ،t78y8: sal7 3bd al3zym alsha3r ،mktba aladab-al8ahra ،61 ،2010m.
29.alshahdwasol aln7o fy ktab syboyh ،5dyga al7dythy ، alnashr: gam3a alkoyt ،61 ،1974m.
30.shr7 abn 38yl 3la alfya abn malk ،abn 38yl ،3bd allh bn 3bd alr7mn al38yly alhmdany almsry (**769** h) ،t78y8: m7md m7yy aldyn 3bd al7myd ،dar altrath - al8ahra ، 620**1400** ، h**1980 – .**m.
31.shr7 altshyl ،al8sm aln7oy ،al7sn bn 8asm bn 3bd allh bn 3lyّ almrady (**749** h) ،t78y8: m7md 3bd alnby m7md ،mktba al eyman-almnsora- msr-61 ،2006m.
32.shr7 altsry7 3la altody7 ao altsry7 bmdmon altody7 fy aln7o ،5ald bn 3bd allh bn aby bkr bn m7md algrgaoyّ alazhry ،zyn aldyn almsry (**905**h) ،dar alktb al3lmya - byrot ،61 ،2000m.
33.shr7 altsryf ،abo al8asm 3mr bn thabt althmanyny (**442**h) ،t78y8: ebrahym bn slyman alb3ymy ،mktba alrshd-alryad ،61**1419** ،h**1999-.**m.
34.shr7 alrdy lkafya abn al7agb ،m7md bn al7sn alrdy al estrabazy ،ngm aldyn (**686** h.) ،t78y8: y7yy bshyr msry ، alnashr: al edara al3ama llth8afa- gam3a al emam m7md bn s3od – alryad ،61 ،1417h-1996m.
35.shr7 alshoahd alsh3rya fy amhat alktb aln7oya ،m7md bn m7md 7sn shُrَّab ،m2ssa alrsala-byrot ،61 ، 1427h- 2007m.

36.shr7 almfsl llzm5shry ،y3ysh bn 3ly bn y3ysh abn aby alsraya m7md bn 3ly ،abo alb8a2 ،mof8 aldyn alasdy almosly ،alm3rof babn y3yshwbabn alsan3 (**643**h_____) t78y8: emyl bdy3 y38ob ،dar alktb al3lmya ،byrot ،61 ، 1422h- 2001m.

37.shr7 aloafya nzm alkafya ،abo 3mro 3thman bn al7agb aln7oy (646h) ،t78y8: mosy bnay 3loan al3lyly ،m6b3a aladab ،alngf ،bghdad ،1400h-1980m. d.t.

38.shr7 shafya abn al7agb ،7sn bn m7md bn shrf shah al7syny al estrabazy ،rkn aldyn (**715**h_____) ،t78y8: 3bd alm8sod m7md 3bd alm8sod ،mktba alth8afa aldynya-al8ahra ،6 1 ،1425- 2004m.

39.shr7 shafya abn al7agb ،m7md bn al7sn alrdy al estrabazy ،ngm aldyn (**686** h.) ،t78y8: m7md nor al7sn - m7md alzfzaf - m7md m7yy aldyn 3bd al7myd ، alnashr: dar alktb al3lmya -byrot ،1395h- **1975**m.

40.shr7 shzor alzhb fy m3rfa klam al3rb ،3bd allh bn yosf bn a7md bn 3bd allh bn yosf ،abo m7md ،gmal aldyn ، abn hsham (**761**h_____) ،t78y8: 3bd alghny ald8r ،alshrka almt7da- sorya-61 ،1984h.

41.shr7 ktab syboyh ،abo s3yd alsyrafy al7sn bn 3bd allh bn almrzban (**368** h_____) ،t78y8: a7md 7sn mhdly-3ly syd 3ly ،dar alktb al3lmya ،-byrot ،61 ،2008m.

42.als7a7 tag allghaws7a7 al3rbya ،abo nsr esma3yl bn 7mad algohry (**393**h_____) ،t78y8: a7md 3bd alghfor ،dar al3lm llmlayyn – byrot ،64 ،1987m.

43.s7y7 alb5ary ،abo 3bd allh m7md bn esma3yl alb5ary alg3fy ،t78y8: ms6fy dyb albgha ،dar abn kthyr ،dar alymama – dmsh8 ،65 ،1414h- 1993m.

44.s7y7 mslm ،abo al7syn mslm al7gag al8shyry alnysabory (t 261h) ،t78y8: fry8 byt alafkar aldolya ، byt alafkar aldolya-alryad ،d1419h-1998m.
45.dra2r alsh3r ،3ly bn m2mn bn m7md ،al7ódǒrómy al eshbyly ،abo al7sn alm3rof babn 3sfor (**669**h) t78y8: alsyd ebrahym m7md ،dar alandls-byrot ،61 ،1980m.
46.doab6 alfkr aln7oy ،drasa t7lylya llass alklya alty bny 3lyha aln7aa ara2hm ،m7md 3bd alfta7 al56yb ،t78y8: 3bdh alrag7y ،alnashr: dar albsa2r-al8ahra ،61 ،2006m.
47.al3da fy e3rab al3ǒmdóa ،bdr aldyn abo m7md 3bd allh abn aby 3bd allh m7md bn fr7on almdny ،t78y8: mktb alhdy lt78y8 altrath ،dar al emam alb5ary ،aldo7a.
48.3ll aln7o ،m7md bn 3bd allh bn al3bas ،abo al7sn ،abn alora8 (t **381**h) ،t78y8: m7mod gasm m7md aldroysh ، mktba alrshd -alryad ،61**1420** ، h**1999** – m.
49.al3yn ،abo 3bd alr7mn al5lyl bn a7md bn 3mro bn tmym alfrahydy albsry (**170**h) ،t78y8: mhdy alm5zomy ،ebrahym alsamra2y ،darwmktba alhlal ،61 ، 1980m.
50.al8ra2at almtoatra alty 5alft rsm ms7f bldha ،alsalm m7md m7mod alshn8y6y ،mgla alsra6 ،alsna 15 ،(26) ، gam3a 6yba-almdyna almnora- rby3 alaol 1434h/ ynayr 2013m.
51.8oa3d n8d al8ra2at al8ranya: drasa nzrya t6by8ya ،3bd alba8y bn 3bd alr7mn bn sra8a sysy ،t78y8: ebrahym bn s3yd aldosry ،dar knoz eshbylya-alryad ،61 ،2009m.
52.ktab alt3ryfat ،3ly bn m7md bn 3ly alzyn alshryf algrgany (**816**h) ،t78y8: gma3a mn al3lma2 ،alnashr: dar alktb al3lmya byrot -lbnan ،61 ،1403h- 1983m.

53.alktab ،3mro bn 3thman bn 8nbr al7arthy balola2 ،abo bshr ،alml8b syboyh (**180**h) ،t78y8: 3bd alslam m7md haron ،mktba al5angy-al8ahra ،63 ،1408h-1988m.
54.alknash fy fny aln7owalsrf ،abo alfda2 3mad aldyn esma3yl bn 3ly bn m7mod bn m7md bn 3mr bn ayob ، almlk alm2yd (t **732** h) ،t78y8: ryad bn 7sn ،almktba al3srya-byrot-lbnan- **2000**m.
55.allamat ،3bd alr7mn bn es7a8 albghdady alzgagy ،abo al8asm (**337**h) ،t78y8: mazn almbark ،dar alfkr-dmsh8 ، 62 ،1405h**1985**-m.
56.lsan al3rb ،m7md bn mkrm bn 3ly ،abo alfdl ،gmal aldyn bn mnzor alansary al efry8y (711h) t78y8: alyazgywgma3a mn allghoyyn ،dar sadr-byrot ،63 ، 1414h.
57.lghat al8ran ،abo zkrya y7yy bn zyad bn 3bd allh bn mnzor aldylmy alfra2 (**207**h) ،t78y8: gabr bn 3bd allh alsry3**1435** ،h**2014** -m.
58.lm3 aladla ،abo albrkat 3bd alr7mn kmal aldyn bn m7md alanbary (t 577h) ،t78y8: s3yd alafghany ، alnashr: m6b3a algam3a alsorya-dmsh8 ،d.6،1377h-1957m.
59.allhgat al3rbya ،nshaawt6orًa ،3bd alghfar 7amd hlal ، alnashr: mktbawhba ،al8ahra ،62 ،1414h-1993m.
60.almbd3 fy altsryf ،abo 7yan aln7oy alandlsy (745h) ، t78y8: 3bd al7myd alsyd ،mktba dar al3roba-alsfaa-alkoyt ،61 ،1982m.
61.m5tar als7a7 ،zyn aldyn abo 3bd allh m7md bn aby bkr bn 3bd al8adr al7nfy alrazy (**666**h) ،t78y8: yosf alshy5 m7md ،almktba al3srya -byrot ،65 ،1999m.

62.alm5sّs ،abo al7sn 3ly bn esma3yl bn sydh almrsy (t **458**h____) ،t78y8: 5lyl ebrahym gfal ،dar e7ya2 altrath al3rby -byrot- lbnan ،61 ،1417h-1996m.

63.almrtgl fy shr7 algml ،abo m7md 3bd allh bn a7md bn a7md bn al5shab (**567** h__) ،t78y8: 3ly 7ydr ،61-dmsh8 ، **1392** h**1972-**.m.

64.almsa3d 3la tshyl alfoa2d ،3bd allh bn 3bd alr7mn bn 3bd allh bn m7md al8rshy alhamshy bha2 aldyn bn 38yl(769h) ،t78y8: m7md kaml brkat ،(dar alfkr-dmsh8 - dar almdny-gda) ،61 ،1400- 1405h.

65.almsa2l albsryat ،abo 3ly alfarsy (**377** h.) ،t78y8: m7md alsha6r a7md ،m6b3a almdny-al8ahra ،61**1405** ، h**-**____ **1985**m.

66.almsa2l al7lbyat ،abo 3ly alfarsyّ (**377** h__) ،t78y8: 7sn hndaoy ،dar al8lm-dmsh8 - dar almnara ،byrot-61 ، **1407**h**1987 - .** m.

67.almsa2l al3skryat fy aln7o al3rby ،abo 3ly alfarsyّ (**377** h_____) ،t78y8: 3ly gabr almnsory ،aldar al3lmya aldolya-3man – alardn ،61**2002** ،m.

68.almsba7 almnyr fy ghryb alshr7 alkbyr ،a7md bn m7md bn 3ly alfyomy thm al7moy ،abo al3bas (**770** h.)، almktba al3lmya – byrot-lbnan ،61.

69.m3any al8ra2at llazhry ،m7md bn a7md bn alazhry alhroy ،abo mnsor (**370**h_____) ،mrkz alb7oth fy klya aladab-gam3a almlk s3od-alryad ،61**1991** ،m.

70.m3any al8ranw e3rabh ،ebrahym bn alsry bn shl ،abo es7a8 alzgag (311h) ،t78y8: 3bd alglyl 3bdh shlby ، 3alm alktb-byrot ،61 ،1408h- 1988m.

71.m3any al8ran ،abo al7sn almgash3y balola2 ،albl5y thm albsry ،alm3rof bala5fsh alaos6 (**215**h-) ،t78y8: hdy m7mod ،mktba al5angy-al8ahra ،61 ،1990m.

72.m3any al8ran ،abo zkrya y7yy bn zyad bn 3bd allh bn mnzor aldylmy alfra2 (207h) ،t78y8: a7md yosf-m7md 3ly alngar-3bd alfta7 alshlby ،dar alktb almsrya-al8ahra ،61 ،1374h-1955m.

73.m3ayyr al7km 3la alalfaz 3nd al5lyl: drasawsfya fy m3gm al3yn ،a7md 6h rdoan ،alnashr: klya aladab-gam3a 3yn shms- msr ،m44 ،2016m.

74.m3gm alms6l7at aln7oyawalsrfya ،mroan al36ya ،dar albsha2r- dmsh8- 61 ،2014h.

75.almfsl fy sn3a al e3rab ،abo al8asm m7mod bn 3mro bn a7md ،alzm5shry gar allh (**538**h-----) ،t78y8: 3ly bo ml7m ،mktba alhlal – byrot ،61 ،1993m.

76.alm8asd alshafya fy shr7 al5lasa alkafya (shr7 alfya abn malk) ،abo es7a8 ebrahym bn mosy alsha6by (**79**0 h---) ،t78y8: 3bd alr7mn al3thymyn-m7md albna-3yad althbyty-3bd almgyd 86amsh-slyman al3ayd-alsyd t8y ،alnashr: m3hd alb7oth al3lmyaw e7ya2 altrath al eslamy bgam3a am al8ry ،61 ،1428h-2007m.

77.alm8asd aln7oya fy shr7 shoahd shro7 alalfya ،bdr aldyn m7mod bn a7md bn mosy al3yny (**855** h-----) ، t78y8: 3ly fa5r،wa5ryn ،dar alslam-al8ahra ،61**2010** ،m.

78.m8ayys allgha ،a7md bn fars bn zkrya al8zoyny alrazy، abo al7syn (t **395**h---) ،t78y8: 3bd alslam m7md haron ، dar alfkr-al8ahra ،1399h-1979m.

79.alm8tdb ،m7md bn yzyd bn 3bd alakbr althmaly alazdy ،abo al3bas ،alm3rof balmbrd (**285**h-----) ،t78y8: m7md 3bd al5al8 3zyma ،3alm alktb -byrot ،61 ، 1996m.

80.almmt3 alkbyr fy altsryf ،3ly bn m2mn bn m7md ، al7ُdٰrُmy al eshbyly ،abo al7sn alm3rof babn 3sfor (**669**h.) ،mktba lbnan ،61 ،1996m.
81.aln7o aloafy ،3bas 7sn (**1398**h.) ،dar alm3arf- msr ،615.
82.alnshr fy al8ra2at al3shr ،m7md bn m7md bn 3ly bn algzry (t833h_____) ،t78y8: m7md 3ly aldba3 ،dar alktb al3lmya ،byrot.
83.hm3 alhoam3 fy shr7 gm3 algoam3 ،3bd alr7mn bn aby bkr ،glal aldyn alsyo6y (**911**h__) ،t78y8: 3bd al7myd hndaoy ،almktba altofy8ya-al8ahra